

العلاقات الكويتية العثمانية

١٧١٨ - ١٩٠٢

أ. م. د. نجاه عبد القادر الجاسم

جامعة الكويت - كلية الآداب

قسم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

العلاقات الكويتية العثمانية

تقدمة:

تأثرت العلاقات الكويتية العثمانية بعدة عوامل دينية واقتصادية وسياسية، وذلك منذ السنوات الأولى من القرن الثامن عشر، في أعقاب هجرة العتوب واستقرارهم في الكويت عام ١٧١٦.

ويمكن تقسيم مراحل العلاقات إلى مايلي:

• المرحلة الأولى: ١٧١٨ - ١٨٦٩.

• المرحلة الثانية: ١٨٧٠ - ١٨٩٩.

• المرحلة الثالثة: ١٩٠٠ - ١٩١٨.

إن تحديد عام ١٧١٨ كبداية للدراسة هو تحديد منطقي لأنه تاريخ أول زيارة قام بها حاكم الكويت الشيخ "صباح بن جابر" إلى ولاية بغداد، أما التوقف عند عام ١٩٠٢ فلأنه تاريخ بداية مشكلة الحدود بين الكويت، وولاية البصرة.

إن البحث في هذا الموضوع يتطلب أحياناً الإشارة إلى السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي وإلى علاقة بريطانيا بالكويت والنتائج التي ترتبت على هذه العلاقات وتأثيرها على العلاقات الكويتية العثمانية.

والله ولي التوفيق

تمهيد:

منذ أوائل القرن السادس عشر، حدث تحول في استراتيجية الدولة العثمانية، حين اتجهت نحو الشرق العربي، حيث الأراضي المقدسة، وكان ذلك في عهد السلطان "سليم الأول" حين انتصرت قواته على المماليك في مرج دابق عام ١٥١٦. واحتل العثمانيون في عهد السلطان سليمان القانوني بغداد، في أواخر عام ١٥٣٤ والبصرة عام ١٥٤٦، ونتيجة لذلك فقد أصبح هذا الإقليم ضمن الوحدة السياسية للدولة العثمانية التي قسمته إلى: ولايات، وهي الموصل، بغداد، البصرة، وأصبحت هذه المناطق تحكم /انكشارياً/، وإدارة عثمانية تتولى مسؤولية الشؤون الإدارية والمالية إلى جانب جهاز جمع الضرائب وجباية رسوم الجمارك.

لن نتوسع في الكتابة عن هذه المقاطعات العثمانية، ولكن الذي يهمنا في هذه الدراسة هي ولاية البصرة، نظراً لأنها أقرب ولاية عثمانية للكويت، وأكثرها تأثراً بالصراع الدولي في الخليج العربي، بسبب موقعها على شط العرب، وإن كانت أوضاعها في ذلك الوقت لم تساعد على القيام بدور مؤثر في المنطقة، خاصة وأنها كانت تتعرض لاعتداءات بعض القبائل، بالإضافة إلى صراعها المستمر مع فارس.

وبالتالي لم تتمكن سلطاتها من مد نفوذها إلى خارج الولاية. وسوف نلاحظ التأثير الإيجابي لهذه الأوضاع على الكويت.

لقد سيطرت الدولة العثمانية عام ١٥٥٠ على الأحساء، المشهورة بمياهها وخصب أراضيها، وكانت ملتقى للطرق التجارية الهامة بين أقاليم الجزيرة العربية وفارس والهند وشرق إفريقية، ورغم ذلك فإن السيطرة أو النفوذ العثماني لم يمتد إلى إمارات الخليج العربية، وإلى قلب شبه الجزيرة العربية.

وبالنسبة لإقليم الأحساء، فقد استطاعت قبيلة بني خالد التغلب على الحماية العثمانية هناك عام ١٦٧٠، وأخذت بعد نجاحها في الأحساء نشر سلطاتها على المنطقة الممتدة من قطر جنوباً إلى حدود البصرة شمالاً.

الاستقرار:

هاجر العتوب في النصف الثاني من القرن السابع* عشر من الهذار من مقاطعة الأفلاج في نجد بسبب القحط، والنزاع القبلي، حيث استقروا في قطر مدة تصل إلى حوالي خمسين عاما.

أما فيما يتعلق بالأماكن التي اتجهوا إليها بعد ذلك فإن المصادر تختلف، ولكن من المعروف أنهم أقاموا ولفترة قصيرة في المخراق ثم في منطقة خور الصبية شمال الكويت الشرقي. لكنهم اضطروا إلى النزوح منها تلبية لأوامر السلطات العثمانية في البصرة التي اعتبرت وجودهم يشكل تهديدا للقوافل التجارية، واستقر بهم المقام في (كوت بني خالد) أي "الكويت"، ذلك الكوت الذي أقامه شيخ بني خالد لتخزين المؤن والذخائر اللازمة.

وفي أعقاب الاستقرار بدأت مرحلة الإدارة المشتركة حين قسم العتوب المسؤوليات فيما بينهم، وأصبحت شؤون الحكم تقع على عاتق "آل الصباح" وشؤون التجارة "آل خليفة"، أما شؤون البحر فهي مسؤولية "الجلهمة".

ثم بدأت الكويت تنمو سريعا ويزداد عدد سكانها، وتزدهر تجارتها نتيجة لعوامل كثيرة، ليست مجالها هذه الدراسة.

بداية العلاقة الكويتية العثمانية:

كانت الكويت في تلك الفترة تدخل ضمن ممتلكات قبيلة بنسي خالد، ولذلك استأذن العتوب رئيس بني خالد، قبل الاستقرار بها، لكن العتوب كما يبدو أدركوا

* حدد الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت (١٨٩٦-١٩١٥) في رسالته إلى محسن باشا وإلى البصرة تاريخ تأسيس الكويت بعام ١٦١٣ أنظر حسين خلف الشيخ خزعل - تاريخ الكويت ج ١ ص ٣٧، ولقد اختلفت المصادر في تحديد تاريخ التأسيس.

أهمية التفاهم مع والي بغداد لضمان استقرارهم، وعدم تدخل السلطات العثمانية في شؤونهم، ولذلك توجه الشيخ "صباح بن جابر" إلى ولاية بغداد عام ١٧١٨، حيث شرح للوالي هدف جماعة العتوب من الاستقرار في الكويت وأنهم "لا يبيغون ضراً بأحد" (١).

وكان الشيخ "صباح" أراد أن يؤكد للسلطات العثمانية أن استقرارهم لن يؤدي إلى اضطراب الوضع أو إثارة المشاكل والتعدي على القوافل التجارية ولا نستبعد أنه أراد الحصول على الدعم العثماني، في حالة تعرض هذا الكيان الجديد لأي خطر.

ومن أجل إيجاد التوازن في علاقة العتوب مع أهم القوى في المنطقة المحيطة بالكويت، عقد الشيخ صباح اتفاق صداقة مع شيخ قبيلة بني خالد، وقد ارتكز على ما يلي "تصادق الكويت من يصادق بني خالد، وتعادي خصومهم"، كما اتفقا على تحديد تبعية القبائل المقيمة على الحدود بين الجانبين، وفقاً لرغبة الخوالد (٢).

أما بالنسبة لزيارة الشيخ صباح إلى والي بغداد، فقد كانت استهلالاً طيباً للعلاقة الكويتية العثمانية. لكن ما هي نتائج هذه الزيارة؟

لا شك في أنها حققت الهدف المنشود من ورائها، وهو ضمان إقرار الدولة العثمانية باستقرار العتوب في الكويت، وعدم التدخل في شؤونهم، ولكن في نفس الوقت تؤكد المصادر التاريخية أنه لم يترتب على هذه الزيارة أي التزام من جانب الشيخ صباح تجاه الدولة العثمانية، التي لم تجد كما يبدو في الكويت ما يشجعها على تحمل أعباء إقامة سلطة فعلية عثمانية فيها. ومن جانب الشيخ فإنه يمكن اعتبار هذه الزيارة على أنها اعتراف منه بالولاء للدولة الإسلامية الكبرى، أي الاعتراف بالتبعية الاسمية للدولة العثمانية التي لا تقترب بأي مظهر من مظاهر السلطة الفعلية.

بعض التقارير الأجنبية خلال القرن الثامن عشر:

بما أن الكويت لا تشكل أهمية لدى الدولة العثمانية، لذلك لم تشهد علاقة بين الطرفين أي نمو، وكما يتضح من التقارير الهولندية وهي الأقدم، التي تناولت الكويت

في القرن الثامن عشر، عدم وجود أية صلة بين الدولة العثمانية وهذا الكيان الجديد، وأولها تقرير "نبهاوزن Kniphausen رئيس الوكالة التجارية الهولندية فسي جزيرة خرج، عام ١٧٥٦ ومساعدته فان درهلست Jan Van Derhulst، فقد كتب عن الكويت ما يلي:

"تسكن جزيرة فيلكا والقرين جماعات من العتوب الذين يتمتعون بالاستقلال عن شيخ الصحراء، إلا أنهم يدفعون له مبلغا صغيرا يمثل ضريبة، ويمتلكون (٣٠٠) مركبا، معظمها صغيرة الحجم، ويحكمهم عدة شيوخ، ولكن الحاكم الرئيسي هو الشيخ "مبارك بن صباح" إلا أنه محدود الثروة ويافع، ولذلك فإن "محمد بن خليفة" الثري الذي يمتلك عدة مراكب يتمتع ويحظى بنفس المكانة التي يحظى بها الشيخ "مبارك" (٣).

يتضح من مضمون الرسالة السابقة الحقائق التالية:

١- حرص العتوب (حكام الكويت) على إظهار نوع من التبعية للرئيس بني خالد" وهو "شيخ الصحراء" من خلال المبلغ الصغير الذي يرسله إليه حاكم الكويت.

٢- إن حاكم الكويت الفعلي من "أسرة الصباح" وهم فرع من العتوب، وإنه لا سلطة لزعيم بني خالد على الكويت التي كانت مستقلة في شؤونها، ففي الوقت الذي لم تكن بعد قد اكتملت مقومات نموها.

ومن أقدم الكتابات أيضا ما ذكره الرحالة الدانمركي "كارستن نيبور" Carsten Niebhur الذي مر بمسقط وبوشهر والبصرة في أثناء عودته من بومبي إلى أوروبا وقد جمع معلوماته عن الكويت في أثناء إقامته فبي بوشهر والبصرة في عام (١٧٦٥) (٤).

فقد كتب الآتي: "الكويت أو القرين كما كانت تعرف: ميناء يبعد مسيرة ثلاثة أيام عن البصرة، يعيش أهلها على صيد اللؤلؤ والأسماك ويمتلكون حوالي ثمانمائة

سفينة، ويحكم الإمارة شيخ من "قبيلة العتوب" وهو يتبع شيخ الاحساء ولكنه يتمتع بالاستقلال في فترات كثيرة (٥).

أما "لا توش" Latouche الوكيل البريطاني في البصرة، فقد كتب إلى مجلس المديرين في لندن في ٢٤ تموز ١٧٧٦، في أثناء نشوب الصراع العثماني الفارسي حول ولاية البصرة، ما يلي: "إذا كان بالإمكان بقاء القرين محايدة فإنه يمكن للقوافل أن تسافر"، وأضاف يبدو أن "القرين ذات موقع جيد يمكنها من أن تكون خلفاً للزبير، غير أن هذا سوف لن يتأتى دون بقائها مستقلة" (٦).

الأدلة التي تؤكد استقلال الكويت عن القوى المحيطة:

تؤكد عدة أدلة استقلال الكويت، في تلك الفترة عن القوى المحيطة بها: مثلاً ظروف بدء الاتصالات بين الكويت وبريطانية لأول مرة عام ١٧٧٥، حين حولت شركة الهند الشرقية الإنجليزية طريق تجارتها وبريدها عبر الكويت (١٧٧٦-١٧٧٩)، بعد حصار الفرس للبصرة مما ساعد على ازدهار تجارة الإمارة. ولا شك في أن هذه الحادثة تعد أولى الإشارات على طبيعة العلاقات الكويتية العثمانية. فقد تم هذا التحول مباشرة دون التقيد بالحصول على موافقة الحكومة العثمانية، أو السلطات العثمانية المحلية في ولايتي بغداد والبصرة.

وفي عام ١٧٨٧ أصبحت الكويت ملجأً للثائرين على السلطات العثمانية في ولاية البصرة، بعد انتصار الكويت على أسطول قبيلة بني كعب في عام ١٧٨٢، في شرقي جزيرة بوبيان (٧).

ونستطيع القول أن لجوء الثائرين يعتبر أحد الأدلة على عدم وجود سلطة عثمانية في الكويت. ففي أعقاب محاولة متسلم البصرة "مصطفى آغا" الاستقلال عن سلطة والي بغداد "سليمان باشا" بمساعدة شيخ قبيلة المنتفق "ثويني باش" أعد والي بغداد قوة كبيرة، للقضاء على هذه المحاولة، وإخضاع البصرة، ففر المتسلم وثويني إلى الكويت، واستجار بحاكمها الشيخ "عبد الله الصباح" (١٧٦٢-١٨١٥).

الذي يهمننا من هذه الحادثة هو، موقف حاكم الكويت من طلب والسي بغداد تسليم اللاجئين إليه، فقد وسّط الوالي رئيس الوكالة البريطانية في البصرة "مانيسبي" Manesty لدى الشيخ "عبد الله الصباح" لكي يسلم اللاجئين، كما هدّد بمهاجمته الكويت إذا رفض حاكمها تنفيذ الطلب، ولكن الشيخ "عبد الله الصباح" لم يذعن، مع أن بقاء اللاجئين في بلده لا يفيداً بشيء. وأكد الشيخ عبد الله الصباح أن التقاليد العربية تلزمه عدم التخلي عن المستجير به، ولذلك فقد أبدى استعداداً، لقتال الوالي في سعيه حماية ضيوفه إذا كان لا بد من ذلك (٨). في ذلك الوقت كانت الكويت تشهد ازدهاراً في تجارتها، وأصبح ميناء الكويت من أغنى الموانئ البحرية في الخليج العربي، كما أصبحت الكويت سوقاً هاماً لتصريف السلع والبضائع، وكانت السفن التجارية ترسو عند سواحلها للتزود بالمياه.

ومجمل القول، فإن الكويت أصبحت منذ أواخر القرن الثامن عشر طريقاً ملاحياً هاماً لفتت انتباه القوى المجاورة. أما بالنسبة لمتسلم البصرة ورئيس قبيلة المنتفق فقد غادرا الكويت، وفشلت محاولتهما الهجوم على البصرة (٩).

إن هذه الحادثة تؤكد استقلال قرار شيخ الكويت عن السلطة العثمانية، لأنه ليس من السهل تحدي والي بغداد، وهو ممثل السلطان العثماني، فلو كانت الكويت تابعة للدولة العثمانية تبعية فعلية لما لجأ إليها الخارجون على الدولة العثمانية.

ومن الأدلة الأخرى ترحيب حاكم الكويت بانتقال وكالة شركة الهند الشرقية الإنجليزية إلى بلاده من البصرة في (١٧٩٣ - ١٧٩٥) بعد خلاف رئيس الوكالة "مانيسبي" مع السلطات العثمانية في الولاية، وتؤكد أيضاً عدم وجود سلطة عثمانية في الكويت، لأن إقامة الوكالة ساعد على ازدهار حجم تجارة الكويت وإلى إقامة علاقة مباشرة بين الكويت والوكالة، التي أصبحت تفرغ السلع في الميناء الكويتي، ثم تنقل إلى الموانئ الأخرى. وكان لذلك نتائجها السلبية على البصرة، خاصة وأن نشاط الوكالة كان عصب الحياة الاقتصادية في الولاية.

يضاف إلى ذلك تناقض السياسة التجارية بين الكويت والولايات العثمانية فالأولى كانت تنتهج سياسة تجارية حرة وتأخذ بأسلوب الرسوم المنخفضة، بينما كانت السياسة المطبقة في الولايات العثمانية تعتمد على الرسوم المرتفعة.

ومثل هذا التناقض كان له آثاره السلبية على اقتصاد البصرة بينما ازدهرت تجارة الكويت وتعززت مكانتها.

ومهما يكن من أمر فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن لشيوخ الكويت عدم الامتثال للأوامر العثمانية وانتهاج سياسة تتناقض مع السياسة العثمانية إذا كانت الكويت تابعة للدولة العثمانية؟

إن نتيجة هامة يمكن استخلاصها من هذا العرض السريع وهي أن الدولة العثمانية لم تكن تمتلك سلطة فعلية على الكويت وأن سياسة حكام الكويت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت مستقلة، وبعيدة عن تدخل السلطات العثمانية.

إلا أن انهيار نفوذ حكم قبيلة بني خالد في الإحساء عام ١٧٩٥. أمام هجمات الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥-١٨١٨) أدخل الكويت مرحلة هامة. فقد أصبحت مهددة من جانب الدولة السعودية التي حاولت مد نفوذها إلى الكويت وفرض الزكاة على أهلها دون جدوى خلال "١٧٩٣ و ١٧٩٧". ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد أن الكويت استطاعت بقوتها الذاتية صد هذه الهجمات بينما لم تكن (الدولة) العثمانية بعد قد أدركت خطورة الحركة الدينية الإصلاحية بزعامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على سلطانها.

وفي تقديرنا أن هذه الأحداث والتطورات جعلت الكويت تقترب أكثر باتجاه الدولة العثمانية، التي استطاعت القضاء على الدولة السعودية وتدمير عاصمتها "الدرعية" في تموز ١٨١٨، وبالتالي كان أمراً طبيعياً أن تتخذ الكويت اتجاه التقارب من الدولة العثمانية.

العلاقات الكويتية العثمانية خلال القرن التاسع عشر:

قبل انتهاء العقد الثاني من القرن التاسع عشر انهارت الدولة السعودية "الأولى"، وتزايد النفوذ الإنجليزي في منطقة الخليج وبدأت أولى خطوات انفراد بريطانيا بالسيطرة على المنطقة في أعقاب نجاح حملتها الثالثة التي وجهتها ضد القواسم في تشرين الثاني ١٨١٩.

كما ازداد النفوذ السياسي الإنجليزي في البصرة، مع تزايد حجم التجارة الإنجليزية هناك، حتى أن الوكيل السياسي البريطاني في بغداد (ريش) James Rich هو الذي رشع عبد الله باشا (١٨١٠ - ١٨١٣) وسعيد باشا (١٨١٣-١٨١٦) لتولي ولاية بغداد (١٠). بينما كانت الدولة العثمانية مشغولة بمشاكلها في أوروبا وحربها ضد روسيا.

سياسة الشيخ جابر بن عبد الله الصباح:

أما في الكويت التي كان يحكمها في تلك الفترة الشيخ جابر الصباح (١٨١٥-١٨٥٩)، فقد كتب ميچور كولبيرك Colebrook في تقريره عن ساحل الخليج العربي المؤرخ في ١٠ أيلول عام ١٨٢٠ مايلي: إن الكويت هي أول مستوطنة على رأس الخليج العربي، وتقع في ميناء واسع يصلح لرسو السفن، ويسكنها مجموعة من العرب يخضعون "لآل صباح" وهم فرع من "قبيلة العتوب" وتحميها قلعة مجهزة بعشرين مدفعاً، وبناء على أكثر التقديرات احتمالاً، فإن السكان المسلحين يتراوح عددهم بين ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ ألف رجل وأن بضعة مئات منهم من العتوب، أما الباقي فهم عبارة عن خليط، وأنهم يعملون بالتجارة ويعيشون بسلام" (١١).

ويلاحظ أن التقرير يخلو من الإشارة إلى العلاقة مع الدولة العثمانية. واعتقد أنه لو كانت هناك ثمة علاقة أو سلطة عثمانية لما أغفلها كولبيرك، وفي عام ١٨٢١، حدث تطور آخر وذلك في أعقاب اضطراب علاقة وكالة شركة الهند الشرقية

الإنجليزية في البصرة مع باشا بغداد "داود باشا" نتيجة لمحاولته فرض رسوم على سلع الوكالة تزيد عن الحد الذي تم الاتفاق عليه في عام ١٧٣١، وهو ٣% (١٢). ولذلك فقد غادرت الوكالة البصرة إلى الكويت، واستقرت هناك من ١٥ كانون الأول ١٨٢١ إلى ١٩ نيسان ١٨٢٢ (١٣)، ثم عادت إلى البصرة وذلك بعد أن هدد حاكم بومبي "الفينستون" Eliphinstons باشويه بغداد بتحريم كل المعاملات التجارية مع ولاية البصرة فاضطر الوالي إلى التراجع (١٤). عن قراره.

ولا يمكن إغفال أهمية الانتقال بالنسبة لفهم العلاقات الكويتية العثمانية في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، فلو كانت سلطة والي بغداد ممتدة إلى الكويت، لما أمكن للوكالة نقل المستودع التجاري إليها.

ومن التقارير التي تسلط الضوء على العلاقات الكويتية العثمانية تقرير الميجور "جورج ب. بروكس" C.B.Brucks، في آب ١٨٢٩ وهو من جهة البحرية الهندية والذي أرسله إلى حكومة الهند، حيث وصف فيه الملاحه في الخليج العربي. وبعد أن شرح أهمية موقع الكويت، وتجارتها قال عن حكامها أنهم "يعترفون بسيادة الأتراك ويدفعون ضريبة عبارة عن أربعين كيساً من الأرز وأربعمائة سبابة من التمور، وأن الشيخ "حاكم الكويت" - يتلقى سنوياً خلعة شرفية من الحكومة العثمانية، وأن الكويت تتمتع بالسلم، بينما تسود الاضطرابات كل الخليج، ولهذا فإن أهلها يدينون لقوتهم البحرية (١٥).

نلاحظ أن هناك بعض التناقض في ما يتعلق مع الدولة العثمانية. ويمكن القول أن هذا التقرير، أول إشارة إلى اعتراف أسمى من حاكم الكويت، أي أنها علاقة تربطها الرابطة الدينية والمنفعة المتبادلة وعدم قدرة حكام الكويت تجاهل ضرورة وأهمية الارتباط بأكبر دولة إسلامية.

إذن فقد حدث تغير في العلاقة الكويتية العثمانية. ويمكن إرجاع هذا التغير إلى التطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي وشبه جزيرة العرب. ويأتي في مقدمتها نجاح الدولة العثمانية بقوة محمد علي في القضاء على الدولة السعودية الأولى، كما

الاستقرار:

هاجر العتوب في النصف الثاني من القرن السابع* عشر من الهدار من مقاطعة الأفلاج في نجد بسبب القحط، والنزاع القبلي، حيث استقروا في قطر مدة تصل إلى حوالي خمسين عاما.

أما فيما يتعلق بالأمكن التي اتجهوا إليها بعد ذلك فإن المصادر تختلف، ولكن من المعروف أنهم أقاموا ولفترة قصيرة في المخراق ثم في منطقة خور الصبية شمال الكويت الشرقي. لكنهم اضطروا إلى النزوح منها تلبية لأوامر السلطات العثمانية في البصرة التي اعتبرت وجودهم يشكل تهديدا للقوافل التجارية، واستقر بهم المقام في (كوت بني خالد) أي "الكويت"، ذلك الكوت الذي أقامه شيخ بني خالد لتخزين المؤن والذخائر اللازمة.

وفي أعقاب الاستقرار بدأت مرحلة الإدارة المشتركة حين قسم العتوب المسؤوليات فيما بينهم، وأصبحت شؤون الحكم تقع على عاتق "آل الصباح" وشؤون التجارة "لآل خليفة"، أما شؤون البحر فهي مسؤولية "الجاهلية".

ثم بدأت الكويت تنمو سريعا ويزداد عدد سكانها، وتزدهر تجارتها نتيجة لعوامل كثيرة، ليست مجالها هذه الدراسة.

بداية العلاقة الكويتية العثمانية:

كانت الكويت في تلك الفترة تدخل ضمن ممتلكات قبيلة بني خالد، ولذلك استأذن العتوب رئيس بني خالد، قبل الاستقرار بها، لكن العتوب كما يبدو أدركوا

* حدد الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت (١٨٩٦-١٩١٥) في رسالته إلى محسن باشا وإلى البصرة تاريخ تأسيس الكويت بعام ١٦١٣ أنظر حسين خلف الشيخ خزعل - تاريخ الكويت ج ١ ص ٣٧، ولقد اختلفت المصادر في تحديد تاريخ التأسيس.

أهمية التفاهم مع والي بغداد لضمان استقرارهم، وعدم تدخل السلطات العثمانية في شؤونهم، ولذلك توجه الشيخ "صباح بن جابر" إلى ولاية بغداد عام ١٧١٨، حيث شرح للوالي هدف جماعة العتوب من الاستقرار في الكويت وأنهم "لا يبغيون ضراً بأحد" (١).

وكان الشيخ "صباح" أراد أن يؤكد للسلطات العثمانية أن استقرارهم لن يؤدي إلى اضطراب الوضع أو إثارة المشاكل والتعدي على القوافل التجارية ولا نستبعد أنه أراد الحصول على الدعم العثماني، في حالة تعرض هذا الكيان الجديد لأي خطر.

ومن أجل إيجاد التوازن في علاقة العتوب مع أهم القوى في المنطقة المحيطة بالكويت، عقد الشيخ صباح اتفاق صداقة مع شيخ قبيلة بني خالد، وقد ارتكز على ما يلي "تصادق الكويت من يصادق بني خالد، وتعادي خصومهم"، كما اتفقا على تحديد تبعية القبائل المقيمة على الحدود بين الجانبين، وفقاً لرغبة الخوالد (٢).

أما بالنسبة لزيارة الشيخ صباح إلى والي بغداد، فقد كانت استهلالاً طيباً للعلاقة الكويتية العثمانية. لكن ما هي نتائج هذه الزيارة؟

لا شك في أنها حققت الهدف المنشود من ورائها، وهو ضمان إقرار الدولة العثمانية باستقرار العتوب في الكويت، وعدم التدخل في شؤونهم، ولكن في نفس الوقت تؤكد المصادر التاريخية أنه لم يترتب على هذه الزيارة أي التزام من جانب الشيخ صباح تجاه الدولة العثمانية، التي لم تجد كما يبدو في الكويت ما يشجعها على تحمل أعباء إقامة سلطة فعلية عثمانية فيها. ومن جانب الشيخ فإنه يمكن اعتبار هذه الزيارة على أنها اعتراف منه بالولاء للدولة الإسلامية الكبرى، أي الاعتراف بالتبعية الاسمية للدولة العثمانية التي لا تقترب بأي مظهر من مظاهر السلطة الفعلية.

بعض التقارير الأجنبية خلال القرن الثامن عشر:

بما أن الكويت لا تشكل أهمية لدى الدولة العثمانية، لذلك لم تشهد العلاقة بين الطرفين أي نمو، وكما يتضح من التقارير الهولندية وهي الأقدم، التي تناولت الكويت

في القرن الثامن عشر، عدم وجود أية صلة بين الدولة العثمانية وهذا الكيان الجديد، وأولها تقرير "نبهاوزن Kniphausen" رئيس الوكالة التجارية الهولندية فسي جزيرة خرج، عام ١٧٥٦ ومساعدته فان درهلست Jan Van Derhulst، فقد كتب عن الكويت ما يلي:

"تسكن جزيرة فيلكا والقرين جماعات من العتوب الذين يتمتعون بالاستقلال عن شيخ الصحراء، إلا أنهم يدفعون له مبلغا صغيرا يمثل ضريبة، ويمتلكون (٣٠٠) مركبا، معظمها صغيرة الحجم، ويحكمهم عدة شيوخ، ولكن الحاكم الرئيسي هو الشيخ "مبارك بن صباح" إلا أنه محدود الثروة ويافع، ولذلك فإن "محمد بن خليفة" الثري الذي يمتلك عدة مراكب يتمتع ويحظى بنفس المكانة التي يحظى بها الشيخ "مبارك" (٣).

يتضح من مضمون الرسالة السابقة الحقائق التالية:

١- حرص العتوب (حكام الكويت) على إظهار نوع من التبعية للرئيس بني خالد" وهو "شيخ الصحراء" من خلال المبلغ الصغير الذي يرسله إليه حاكم الكويت.

٢- إن حاكم الكويت الفعلي من "أسرة الصباح" وهم فرع من العتوب، وإنه لا سلطة لزعيم بني خالد على الكويت التي كانت مستقلة في شؤونها، ففي الوقت الذي لم تكن بعد قد اكتملت مقومات نموها.

ومن أقدم الكتابات أيضا ما ذكره الرحالة الدانمركي "كارستن نيبور" Carsten Niebhur الذي مر بمسقط وبوشهر والبصرة في أثناء عودته من بومبي إلى أوروبا وقد جمع معلوماته عن الكويت في أثناء إقامته فبي بوشهر والبصرة في عام (١٧٦٥) (٤).

فقد كتب الآتي: "الكويت أو القرين كما كانت تعرف: ميناء يبعد مسيرة ثلاثة أيام عن البصرة، يعيش أهلها على صيد اللؤلؤ والأسماك ويمتلكون حوالي ثمانمائة

سفينة، ويحكم الإمارة شيخ من "قبيلة العتوب" وهو يتبع شيخ الاحمدي، ولكنه يتمتع بالاستقلال في فترات كثيرة (٥).

أما "لاتوش" Latouche الوكيل البريطاني في البصرة، فقد كتب إلى مجلس المديرين في لندن في ٢٤ تموز ١٧٧٦، في أثناء نشوب الصراع العثماني الفارسي حول ولاية البصرة، ما يلي: "إذا كان بالإمكان بقاء القرنين محايدة فإنه يمكن للقوافل أن تسافر؛" وأضاف يبدو أن "القرنين ذات موقع جيد يمكنها من أن تكون خلفا للزبير، غير أن هذا سوف لن يتأتى دون بقائها مستقلة" (٦).

الأدلة التي تؤكد استقلال الكويت عن القوى المحيطة:

تؤكد عدة أدلة استقلال الكويت، في تلك الفترة عن القوى المحيطة بها: مثلاً ظروف بدء الاتصالات بين الكويت وبريطانية لأول مرة عام ١٧٧٥، حين حولت شركة الهند الشرقية الإنجليزية طريق تجارتها وبريدها عبر الكويت (١٧٧٦-١٧٧٩)، بعد حصار الفرس للبصرة مما ساعد على ازدهار تجارة الإمارة. ولا شك في أن هذه الحادثة تعد أولى الإشارات على طبيعة العلاقات الكويتية العثمانية. فقد تم هذا التحول مباشرة دون التقيد بالحصول على موافقة الحكومة العثمانية، أو السلطات العثمانية المحلية في ولايتي بغداد والبصرة.

وفي عام ١٧٨٧ أصبحت الكويت ملجأً للثائرين على السلطات العثمانية في ولاية البصرة، بعد انتصار الكويت على أسطول قبيلة بني كعب في عام ١٧٨٢، في شرقي جزيرة بوبيان (٧).

ونستطيع القول أن لجوء الثائرين يعتبر أحد الأدلة على عدم وجود سلطة عثمانية في الكويت. ففي أعقاب محاولة متسلم البصرة "مصطفى آغا" الاستقلال عن سلطة والي بغداد "سليمان باشا" بمساعدة شيخ قبيلة المنتفق "ثويني باش" أعد والي بغداد قوة كبيرة، للقضاء على هذه المحاولة، وإخضاع البصرة، ففر المتسلم وثنويني إلى الكويت، واستجار بحاكمها الشيخ "عبد الله الصباح" (١٧٦٢-١٨١٥).

الذي يهمننا من هذه الحادثة هو، موقف حاكم الكويت من طلب والي بغداد تسليم اللاجئين إليه، فقد وسّط الوالي رئيس الوكالة البريطانية في البصرة "مانيستي" Manesty لدى الشيخ "عبد الله الصباح" لكي يسلم اللاجئين، كما هدّد بمهاجمته الكويت إذا رفض حاكمها تنفيذ الطلب، ولكن الشيخ "عبد الله الصباح" لم يذعن، مع أن بقاء اللاجئين في بلده لا يفيداً بشيء. وأكد الشيخ عبد الله الصباح أن التقاليد العربية تلزمه عدم التخلي عن المستجير به، ولذلك فقد أبدى استعداداً، لقتال الوالي في سعيه لحماية ضيوفه إذا كان لا بد من ذلك (٨). في ذلك الوقت كانت الكويت تشهد ازدهاراً في تجارتها، وأصبح ميناء الكويت من أغنى الموانئ البحرية في الخليج العربي، كما أصبحت الكويت سوقاً هاماً لتصريف السلع والبضائع، وكانت السفن التجارية ترسو عند سواحلها للتزود بالمياه.

ومجمل القول، فإن الكويت أصبحت منذ أواخر القرن الثامن عشر طريقاً ملاحياً هاماً لفتت انتباه القوى المجاورة. أما بالنسبة لمتسلم البصرة ورئيس قبيلة المنتفق فقد غادرا الكويت، وفشلت محاولتهما الهجوم على البصرة (٩).

إن هذه الحادثة تؤكد استقلال قرار شيخ الكويت عن السلطة العثمانية، لأنه ليس من السهل تحدي والي بغداد، وهو ممثل السلطان العثماني، فلو كانت الكويت تابعة للدولة العثمانية تبعية فعلية لما لجأ إليها الخارجون على الدولة العثمانية.

ومن الأدلة الأخرى ترحيب حاكم الكويت بانتقال وكالة شركة الهند الشرقية الإنجليزية إلى بلاده من البصرة في (١٧٩٣-١٧٩٥) بعد خلاف رئيس الوكالة "مانيستي" مع السلطات العثمانية في الولاية، وتؤكد أيضاً عدم وجود سلطة عثمانية في الكويت، لأن إقامة الوكالة ساعد على ازدهار حجم تجارة الكويت وإلى إقامة علاقة مباشرة بين الكويت والوكالة، التي أصبحت تفرغ السلع في الميناء الكويتي، ثم تنقل إلى الموانئ الأخرى. وكان لذلك نتائجها السلبية على البصرة، خاصة وأن نشاط الوكالة كان عصب الحياة الاقتصادية في الولاية.

يضاف إلى ذلك تناقض السياسة التجارية بين الكويت والولايات العثمانية فالأولى كانت تنتهج سياسة تجارية حرة وتأخذ بأسلوب الرسوم المنخفضة، بينما كانت السياسة المطبقة في الولايات العثمانية تعتمد على الرسوم المرتفعة.

ومثل هذا التناقض كان له آثاره السلبية على اقتصاد البصرة بينما ازدهرت تجارة الكويت وتعززت مكانتها.

ومهما يكن من أمر فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن لشيوخ الكويت عدم الامتثال للأوامر العثمانية وانتهاج سياسة تتناقض مع السياسة العثمانية إذا كانت الكويت تابعة للدولة العثمانية؟

إن نتيجة هامة يمكن استخلاصها من هذا العرض السريع وهي أن الدولة العثمانية لم تكن تمتلك سلطة فعلية على الكويت وأن سياسة حكام الكويت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت مستقلة، وبعيدة عن تدخل السلطات العثمانية.

إلا أن انهيار نفوذ حكم قبيلة بني خالد في الإحساء عام ١٧٩٥. أمام هجمات الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥-١٨١٨) أدخل الكويت مرحلة هامة. فقد أصبحت مهددة من جانب الدولة السعودية التي حاولت مد نفوذها إلى الكويت وفرض الزكاة على أهلها دون جدوى خلال "١٧٩٣ و ١٧٩٧". ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد أن الكويت استطاعت بقوتها الذاتية صد هذه الهجمات بينما لم تكن (الدولة) العثمانية بعد قد أدركت خطورة الحركة الدينية الإصلاحية بزعامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على سلطاتها.

وفي تقديرنا أن هذه الأحداث والتطورات جعلت الكويت تقترب أكثر باتجاه الدولة العثمانية، التي استطاعت القضاء على الدولة السعودية وتدمير عاصمتها "الدرعية" في تموز ١٨١٨، وبالتالي كان أمراً طبيعياً أن تتخذ الكويت اتجاه التقارب من الدولة العثمانية.

العلاقات الكويتية العثمانية خلال القرن التاسع عشر:

قبل انتهاء العقد الثاني من القرن التاسع عشر انهارت الدولة السعودية الأولى"، وتزايد النفوذ الإنجليزي في منطقة الخليج وبدأت أولى خطوات انفراد بريطانيا بالسيطرة على المنطقة في أعقاب نجاح حملتها الثالثة التي وجهتها ضد القواسم في تشرين الثاني ١٨١٩.

كما ازداد النفوذ السياسي الإنجليزي في البصرة، مع تزايد حجم التجارة الإنجليزية هناك، حتى أن الوكيل السياسي البريطاني في بغداد (ريش) James Rich هو الذي رشح عبد الله باشا (١٨١٠ - ١٨١٣) وسعيد باشا (١٨١٣-١٨١٦) لتولي ولاية بغداد (١٠). بينما كانت الدولة العثمانية مشغولة بمشاكلها في أوروبا وحربها ضد روسيا.

سياسة الشيخ جابر بن عبد الله الصباح:

أما في الكويت التي كان يحكمها في تلك الفترة الشيخ جابر الصباح (١٨١٥-١٨٥٩)، فقد كتب ميجور كولبيرك Colebrook في تقريره عن ساحل الخليج العربي المؤرخ في ١٠ أيلول عام ١٨٢٠ مايلي: إن الكويت هي أول مستوطنة على رأس الخليج العربي، وتقع في ميناء واسع يصلح لرسو السفن، ويسكنها مجموعة من العرب يخضعون "لآل صباح" وهم فرع من "قبيلة العتوب" وتحميها قلعة مجهزة بعشرين مدفعاً، وبناء على أكثر التقديرات احتمالاً، فإن السكان المسلحين يتراوح عددهم بين ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ ألف رجل وأن بضعة مئات منهم من العتوب، أما الباقي فهم عبارة عن خليط، وأنهم يعملون بالتجارة ويعيشون بسلام" (١١).

ويلاحظ أن التقرير يخلو من الإشارة إلى العلاقة مع الدولة العثمانية. واعتقد أنه لو كانت هناك ثمة علاقة أو سلطة عثمانية لما أغفلها كولبيرك، وفي علم ١٨٢١، حدث تطور آخر وذلك في أعقاب اضطراب علاقة وكالة شركة الهند الشرقية

الإنجليزية في البصرة مع باشا بغداد "داود باشا" نتيجة لمحاولته فرض رسوم على سلع الوكالة تزيد عن الحد الذي تم الاتفاق عليه في عام ١٧٣١، وهو ٣% (١٢). ولذلك فقد غادرت الوكالة البصرة إلى الكويت، واستقرت هناك من ١٥ كانون الأول ١٨٢١ إلى ١٩ نيسان ١٨٢٢ (١٣)، ثم عادت إلى البصرة وذلك بعد أن هدد حاكم بومبي "الفينستون" Eliphinstons باشويه بغداد بتحريم كل المعاملات التجارية مع ولاية البصرة فاضطر الوالي إلى التراجع (١٤). عن قراره.

ولا يمكن إغفال أهمية الانتقال بالنسبة لفهم العلاقات الكويتية العثمانية في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، فلو كانت سلطة والي بغداد ممتدة إلى الكويت، لما أمكن للوكالة نقل المستودع التجاري إليها.

ومن التقارير التي تسلط الضوء على العلاقات الكويتية العثمانية تقرير الميجور "جورج ب. بروكس" C.B.Brucks، في آب ١٨٢٩ وهو من جهة البحرية الهندية والذي أرسله إلى حكومة الهند، حيث وصف فيه الملاحة في الخليج العربي. وبعد أن شرح أهمية موقع الكويت، وتجارها قال عن حكامها أنهم "يعترفون بسيادة الأتراك ويدفعون ضريبة عبارة عن أربعين كيساً من الأرز وأربعمائة سبابة من تمور، وأن الشيخ "حاكم الكويت" - يتلقى سنوياً خلعة شرفية من الحكومة العثمانية، وأن الكويت تتمتع بالسلم، بينما تسود الاضطرابات كل الخليج، ولهذا فإن أهلها يدينون لقوتهم البحرية (١٥).

نلاحظ أن هناك بعض التناقض في ما يتعلق مع الدولة العثمانية. ويمكن القول أن هذا التقرير، أول إشارة إلى اعتراف أسمى من حاكم الكويت، أي أنها علاقة تربطها الرابطة الدينية والمنفعة المتبادلة وعدم قدرة حكام الكويت تجاهل ضرورة وأهمية الارتباط بأكبر دولة إسلامية.

إذن فقد حدث تغير في العلاقة الكويتية العثمانية. ويمكن إرجاع هذا التغير إلى التطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي وشبه جزيرة العرب. ويأتي في مقدمتها نجاح الدولة العثمانية بقوة محمد علي في القضاء على الدولة السعودية الأولى، كما

السويس. وكانت الكويت ضمن الدائرة التي سلط الوالي أنظاره عليها وأراد تعزيز سلطة الدولة فيها.

انجلت الأمور بعد ذلك عندما حاول نامق باشا فرض بعض الإشراف على النشاط التجاري، والسياسي الكويتي حين طلب من الشيخ "صباح بن جابر" قبول منصب قائمقام، كما طلب منه الموافقة على تأسيس جمرك عثماني في بلده، ولكن الشيخ صباح رفض هذين المطلبين وفضل إبقاء الكويت مستقلة (٣٤).

وهذه أول مرة تبرز محاولة من هذا النوع ترمي إلى جعل حاكم الكويت قائمقاماً، ويؤكد ذلك أن حكام الكويت لم يحملوا حتى هذا التاريخ هذا اللقب، كما لم يكن أهل الكويت يدفعون ضرائب أو مكوساً للخزانة العثمانية.

لقد أثار رفض الشيخ غضب والي بغداد، بالإضافة إلى قلقه من تردد البواخر البريطانية على ميناء الكويت، لأنه كان يخشى من نتائج ذلك على تجارة البصرة، وإنقاص أهميتها كميناء تجاري، رغم أن البواخر البريطانية كانت تتردد على مواني ولايتي بغداد والبصرة أيضاً في ذلك الوقت.

وأمام ثبات موقف الشيخ صباح، هدد الوالي باحتلال الكويت، ما لم يوافق الشيخ على مطالبه، وبدأ في تجهيز سفينتين حربيتين لغزو الكويت، فلم يكن أمام الشيخ غير تهدئة الموقف وامتصاص غضب وحقن الوالي بأن طلب من الوكيل البريطاني في البصرة، أن لا يسمح للباخرة الإنجليزية "الفرات" بزيارة ميناء الكويت عند عودتها من البصرة، لأنه يرى بأن متسلم البصرة سليمان بك سوف يبالغ في تقريره إلى والي بغداد بخصوص حمولة هذه الباخرة من البصرة إلى الكويت.

اقتنع الوكيل البريطاني بالأسباب التي دفعت الشيخ صباح إلى هذا الموقف، فوافق على أن ترسو الباخرة "الفرات" في ميناء البصرة (٣٥).

كما اتخذ حاكم الكويت خطوات أخرى من أجل إبعاد الكويت عن اضطراب العلاقة مع ممثل السلطات العثمانية في بغداد "نامق باشا"، بأن طلب من القنصل

البريطاني في بغداد في ١٦ أيار ١٨٦٦ أن تتوقف بواخر شركة الملاحة البريطانية عن زيارة ميناء الكويت، طالما أن نامق باشا واليا في بغداد (٣٦).

إذن، رغم أن الشيخ كان يعترف بالتبعية الأسمية للدولة العثمانية، والولاء للسلطان العثماني، فإنه من ناحية أخرى لم يكن يصدع بما يؤمر به من تلك السلطات، فلم يوافق إلا على ما كان مسائرا لمصلحة الكويت، مع الحرص على عدم إثارة غضب السلطات العثمانية قدر الإمكان.

ولا شك في أن ضعف الوجود البحري العثماني كان له أثره في صلابة الموقف الكويتي هذا. وقد علق الكولونيل "كامبل" القنصل العام البريطاني في بغداد بهذا الصدد، في تقريره بتاريخ ١٨ نيسان عام ١٨٦٦ بمايلي: "إن الموضوع يشير إلى السياسة التي يريد نامق باشا اتباعها بشأن الكويت، وأن الوالي سوف يعمل على مد نفوذه إلى مواني الخليج، بعد وصول الباخرتين اللتين أرسلتا من العاصمة العثمانية للعمل في مياه الخليج، وأضاف كامبل: "أن الكويت ميناء حر، ذو أهمية كبيرة، وترفع سفنه الأعلام العثمانية ولكن لا يدفع أهل الكويت "جزية" أي ضرائب أو مكوس للخرينة العثمانية، وأن العلاقة بين الشيخ والباب العالي مثل علاقة الشيوخ من القبائل البدوية الكبرى، والذين يحصلون على المنح الشهرية من بغداد، والموصل، وحلب ودمشق، وذلك مقابل قيامهم بحماية الطرق، فهذا -الشيخ- التزم بحماية سواحل شط العرب من الهجوم عليها من جهة البحر ومقابل هذه الخدمة يتلقى حصة سنوية من التمر من السلطات العثمانية في البصرة".

ورغم تأكيد القنصل البريطاني "كامبل" اعتراف حاكم الكويت "بسلطة" الباب العالي، إلا أنه أشار في نفس الوقت إلى أن "الضعف الفعلي لهذه السلطة، أعطى الكويت ضمانات الاستقلال، وأن ميناء الكويت حر، ويحظى باحترام الإمارات المجاورة الخاصة وأن لديهم القوة الكافية" (٣٧)، وأضاف: "طالما أن مطالب والي بغداد في الكويت تقتصر على دفع الزكاة السنوية، فإن الشيخ لم يكن يعارضه في

ذلك، أما إذا كانت مطالبه تتعدى ذلك، بمحاولة إدخال أي شكل من أشكال الإدارة التركية، فإن الكويت سوف ترفض ذلك وقد تقطع علاقتها بالباب العالي (٣٨).

كان الأمر شديداً على نفس الشيخ صباح الذي خشى على بلده من نتيجة هذا التوتر، واتضحت أمامه أهداف والي بغداد، وأدرك أن ازدهار تجارة الكويت من أهم أسباب تطلع الوالي إلى مد السيادة العثمانية إليها وإنشاء جمرع عثماني فيها.

ولا شك في أن هذه السياسة العثمانية الجديدة واهتمام الدولة العثمانية بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، جعل الكويت معرضة لخطر امتداد السلطة العثمانية الفعلية إليها في السنوات التالية، كما أن الكويت لم تكن خلالها بمفردها مجالاً للنشاط العثماني.

سياسة مدحت باشا والي بغداد ١٨٦٩-١٨٧٢:

كان مدحت باشا، من أشهر دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية، وكان يسعى إلى بسط النفوذ العثماني على الأقاليم الآسيوية التابعة للدولة أسماً، لتعويض الخسائر الإقليمية العثمانية في أوروبا. وقد اتفق رأيه هذا مع سياسة السلطان عبد العزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦)، الرامية إلى إخضاع مقاطعات الدولة للسلطة العثمانية الفعلية.

وأراد أيضاً مناوأة نفوذ الإنجليز في الخليج العربي، وبسط السيادة العثمانية الفعلية على الساحل الشمالي للخليج العربي، أي تنفيذ سياسة نشطة في الخليج العربي. ومما شجع الدولة العثمانية الضعف الذي أصاب الدولة السعودية في أعقاب وفاة الأمير فيصل بن تركي ١٨٦٥، ووقوع الخلاف بين عبد الله وسعود، ولدي الأمير فيصل. ففي عام ١٨٧١، طلب الأمير عبد الله بن فيصل أمير نجد، نصرة مدحت باشا ضد أخيه الأمير سعود، في أعقاب اشتداد الصراع بينهما على السلطة.

ورغم أن الأمير عبد الله من أشد المتعصبين "للحركة السلفية"، ويعتد العدو التقليدي للدولة العثمانية، إلا أن والي بغداد رحب بطلب الأمير عبد الله، خاصة وأن

الجيش العثماني أصبح نظامياً حديثاً، كما تم افتتاح قناة السويس للملاحة، مما يعني سهولة العبور إلى البحر الأحمر، ثم إلى الخليج العربي بالعتاد والقوات العثمانية.

وكان والي بغداد يرى أن الصراع بين الأميرين عبد الله وسعود سوف يؤدي إلى تدخل الإنجليز وفرض سيطرتهم على السواحل النجدية والكويت (٣٩). وبعد عدة تقارير أرسلها إلى الباب العالي، رحب الأخير بطلب الأمير عبد الله فبدأت الاستعدادات في بغداد لإرسال حملة إلى الأحساء. وبعد أن استكملت ولاية بغداد الاستعدادات المطلوبة، انطلقت الحملة منها بقيادة نافذ باشا، وكان هدفها الظاهر والمباشر هو إعادة السلطة إلى الأمير عبد الله بن فيصل وإقرار الأمن في نجد. أما الهدف الفعلي فهو إخضاعها، والقضاء على آل سعود والحيلولة دون إخضاع سواحل نجد للإنجليز.

تحركت طلائع الحملة في ٢٠ نيسان ١٨٧١، وسيطرت على القطيف في تموز ١٨٧١ ثم توالي نجاحها، وأصبحت نجد في قبضة السلطات العثمانية، وتم تعيين نافذ باشا متصرفاً على لواء نجد الذي يتألف من عدد من النواحي والأقضية هي المبرز - القطيف - الهفوف - قطر (٤٠).

وفي أواخر تشرين الثاني وصل مدحت باشا إلى الهفوف بعد أن حققت الحملة أهدافها في السيطرة على نجد. وإنهاء الحكم السعودي هناك.

موقف الكويت:

لقد ازداد الاهتمام العثماني بالكويت في أعقاب تولي مدحت باشا ولاية بغداد، الذي اعترف بفشل كل محاولات الوالي السابق محمد نامق باشا، لإقناع حاكم الكويت الشيخ صباح الثاني قبول لقب قائمقام، والموافقة على إقامة جمرك عثماني في إمارته. وقال عن الكويت إنها عرفت كوحدة مستقلة أشبه بالجمهورية حيث يحكم شعبها نفسه بنفسه (٤١).

وكان يعتقد أن وضع الكويت تحت الإدارة العثمانية سوف يمكن الدولة العثمانية من الاحتفاظ بالمناطق الأخرى بواسطة القوة (٤٢). ولذلك اقترح على الباب العالي تأسيس إدارة عثمانية في الكويت، وكان يرى أن شيوخها الذين أعربوا لمندوبه عن اعتزازهم برفع العلم العثماني والتابعة العثمانية، إلا أنهم يخشون الوقوع بسببها تحت التكاليف أي الجمارك والرسوم (٤٣).

وفيما يتعلق بموقف الكويت من الحملة، فقد رحب الشيخ "عبد الله الصباح" بالتعاون معها بناء على طلب من والي بغداد وعبر عن تحالفه الفعال حين اشترك بعدة سفن يصل عددها إلى ثمانين سفينة، وبقيادته بينما كانت القوة البرية المؤلفة من بعض العشائر بقيادة الشيخ "مبارك الصباح"، ولم يكن دور هذه القوة دوراً عادياً، فقد اشتركت في المعركة الأولى التي خاضتها القوات العثمانية في القطيف (٤٤).

ولم يقتصر دور الكويت على المساعدة العسكرية، فقد قام الشيخ عبد الله الصباح بنشاط سياسي حين أبحر إلى قطر، والتقى الشيخ جاسم بن ثاني الذي وافق على رفع العلم العثماني على الدوحة بينما رفض ذلك والده الشيخ محمد بن ثاني (٤٥). ورغم أن هناك عدة اعتبارات أدت إلى التقارب القطري العثماني، إلا أنه لا يمكن إغفال دور الشيخ عبد الله الصباح في ذلك.

لا شك من حيث الواقع التاريخي، في أن موقف الشيخ عبد الله الصباح، المتحالف مع الحكومة العثمانية آنذاك لا يثير الاستغراب، فالكويت سبق أن قدمت العون لولاية البصرة في ١٨٣٧، و١٨٤٥، كما أشرنا من قبل.

كما أنه لم يكن من السهل على حاكم الكويت تجاهل الحملة العثمانية، أو رفض التعاون معها، خاصة وأن علاقة ودية كانت تربطه بالأمير عبد الله بن فيصل، وقد أراد الشيخ عبد الله الصباح من هذا التعاون تحقيق عدة مكاسب أهمها أن يجنب إمارته خطر التدخل العسكري، وبالتالي فإن الثمن الذي دفعه الشيخ عبد الله الصباح للحفاظ على استقلال الكويت عن الدولة العثمانية هو المساهمة الفعالة في الحملة.

نتائج الموقف الكويتي على العلاقة مع الدولة العثمانية:

لقد كان موقف الكويت موضع تقدير الحكومة العثمانية، كما توطدت العلاقة الكويتية العثمانية، ودخلت في مرحلة التنظيم حين تم التفاهم بين حاكم الكويت الشيخ "عبد الله الصباح" والي بغداد "مدحت باشا" على رفع العلم العثماني على السفن الكويتية، وأن يحمل الشيخ عبد الله لقب قائمقام، واعتبار الكويت قضاء تابعا لولاية البصرة، حسب التنظيم الإداري العثماني للمنطقة وإنشاء جمرك عثماني في الكويت. ومنح حاكم الكويت المزيد من الأراضي الزراعية في منطقة شط العرب، والاستمرار في إعفاء أهل الكويت من الرسوم الجمركية وضريبة العشر (٤٦)، التي كانت مفروضة على سكان الولايات العثمانية.

وهكذا فقد حقق مدحت باشا هدف الباب العالي، فقد كان الصدر الأعظم في ٢٥ من ذي الحجة ١٢٨٦ قد استحسن اقتراح والي بغداد إقامة إدارة عثمانية في كل من البحرين والكويت، وإضفاء مرتبة القائمقام على شيخ الكويت عبد الله الصباح، وإرسال براءات لخطباء المساجد في الكويت، وإقامة قوة عسكرية أمنية فيها مؤلفة من مائة عسكري تركي (٤٧). ولكن لم يتم تنفيذ كل هذه الاقتراحات، ولم ترسل قوة عسكرية إلى الكويت.

لا شك في أن استمرار الإعفاء من الرسوم الجمركية الضريبية جاء تقديرا لموقف حاكم الكويت من الحملة العثمانية، وإدراك مدحت باشا أيضا رغبة أهل الكويت وحكامها في الاستقلال وعدم قبول سلطة عثمانية تلزمهم دفع الرسوم والجمارك.

والحقيقة، لم ينتج عن كل هذه الإجراءات إحداث تغيير فعلي في وضع الكويت، وعلاقتها بالدولة العثمانية، أي لم تلزم الدولة حاكم الكويت بأية التزامات، كما أن الجمرك العثماني الذي أقامه مدحت باشا في الكويت لم يستمر أكثر من عنامين، حيث ثبت عدم فائدته. لكن، ليس من السهل على الباحث تجاهل هذه التطورات، فقد

قبل حاكم الكويت لقب قائمقام، ولم يكن بإمكانه في ذلك الوقت رفضه كما حدث عام ١٨٦٦.

أما بالنسبة لرفع العلم العثماني، فإنها لم تكن المرة الأولى، فقد رفعت السفن الكويتية العلم العثماني منذ عام ١٨٢٩ وبدون أوامر من السلطات العثمانية.

ورغم أن الأحداث فيما بعد أكدت عدم تدخل السلطات العثمانية في شؤون الكويت الداخلية، وكذلك الحال بالنسبة لتوارث الحكم حيث ظل آل الصباح حكام الكويت، إلا أن مدحت باشا استطاع تحديد نوع تبعية الكويت للدولة. بقبول الحاكم لقب قائمقام.

وبشكل عام لم تتخذ الحكومة العثمانية إجراءات فعالة لتدعيم نفوذها وسلطتها في المنطقة أكثر من منح بعض حكام المنطقة مثل الشيخ عبد الله الصباح وجاسم بن ثاني لقب قائمقام مع إقامة بعض الحاميات العسكرية في الدوحة والقطيف.

وهكذا فقد لاحظنا كيف أن العلاقات الكويتية العثمانية قد تأثرت بالأحداث والتطورات التي شهدتها شبه جزيرة العرب، ودخلت العلاقات مرحلة جديدة اتسمت بالود ولكنها لم تستمر فترة طويلة (٤٨).

رد الفعل البريطاني، وانعكاسه على وضع الكويت:

لقد أظهر البريطانيون اهتماما بعدم اضطراب الأمن في الخليج العربي نتيجة للحملة العثمانية، فقد أدى نجاح الحملة، ثم امتدادها إلى قطر، إلى إثارة قلق حكومة الهند البريطانية، التي خشيت أن يؤدي ذلك إلى امتداد النفوذ العثماني نحو إمارات الساحل والبحرين. ولذلك حرصت بريطانيا على تحديد هذا الامتداد، واهتمت بمسألة نطاق السيادة العثمانية في المنطقة. فقد أثارت مخاوفها خطط الدولة العثمانية، فبدأت العمل على تدعيم نفوذها أكثر في منطقة الخليج العربي. وكان كولونيل "بريدو" Prideaux، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، قد ذكر عام ١٨٧٦، أن مواني الكويت والقطيف والعقير أصبحت مواني عثمانية رئيسية في الخليج (٤٩).

وفي أيار ١٨٧٨، اقترحت حكومة الهند على وزيره الخارجية البريطانية الاعتراف بسلطة الباب العالي على المنطقة الممتدة من البصرة إلى العقير، الواقعة على الساحل الجنوبي الكويت، أما فيما يتعلق بالبحر، فإنه يجب أن تستمر الحكومة البريطانية في متابعة الحماية عليه، وعليها أيضاً ملاحقة "القراصنة" في المياه التركية إذا دعت الحاجة، سواء في البحر أو على الشاطئ.

وفي ٥ كانون الثاني ١٨٧٩، خول وزير الخارجية البريطانية لورد "سالزبرى" Salisbury السفير البريطاني في العاصمة العثمانية "هنري لايارد" Layard، أن يقترح على الباب العالي ترتيباً يتم بمقتضاه إصدار تعليمات للسفن الحربية البريطانية بأن تكون عمليات ملاحقة "القراصنة" على قدر الإمكان خارج المياه الساحلية العربية، شمال العديد، التي تقع جنوب العقير، ولكن لهم السلطة في تتبع السفن والاستيلاء على سفن القرصنة خارج المياه الإقليمية للبحر الرئيسي "شمال العديد، التي تقع جنوب العقير، ولهم السلطة في تتبع سفن "القراصنة" والاستيلاء عليها، في حدود مسافة ثلاثة أميال داخل هذا الجزء من الساحل، عندما يكون هذا ضرورياً للوصول إلى أهدافهم.

وكان هذا الترتيب يتضمن الاعتراف البريطاني بالسيادة الإقليمية التركية جنوباً حتى العديد. وعندما أشار أحد التقارير البريطانية في آب ١٨٨١، إلى أن الحكومة العثمانية تفكر في شن هجوم على عمان، صدرت تعليمات إلى السفير البريطاني لدى الدولة العثمانية "هوايت" White تتضمن اعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية على الساحل حتى القطيف.

وتعدّ بريطانية ماوراء هذه المنطقة مستقلة. ولكن السفير البريطاني كان يرى صعوبة اعتبار القطيف الحد القاطع الذي يجب ألا يتعداه النفوذ العثماني، لذلك فإنه لم يشر إلى هذه المنطقة عندما قدم الاحتجاج البريطاني للحكومة العثمانية ضد أي عدوان على عمان.

وفي شهر نيسان ١٨٩٣، أبلغ "فورد" Ford السفير البريطاني في العاصمة العثمانية، وزير الخارجية العثمانية، اعتراف حكومته بالسيادة العثمانية على المنطقة

الممتدة من البصرة إلى القطيف (٥٠)، مما يعني الاعتراف بامتداد السيادة العثمانية إلى الكويت.

الوضع السياسي في الكويت حتى توقيع معاهدة ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩:

لقد شهدت الكويت بعض التطورات منذ أواخر القرن التاسع عشر. ففي أعقاب وفاة الشيخ عبد الله الصباح في عام ١٨٩٢، وهو يحمل لقب قائمقام، تولى الحكم بعده الشيخ محمد الصباح (١٨٩٢-١٨٩٦) الذي حمل أيضاً لقب قائمقام، فلم يطرأ على العلاقات الكويتية العثمانية أي تغيير ولم تحاول الدولة العثمانية اتخاذ أي إجراء عملي لفرض الإدارة العثمانية على الكويت.

وكانت الدولة تتعرض لكثير من المشكلات في ألبانية واليمن إلى جانب استمرار مشاكلها مع "قارس حول المحمرة، وشط العرب، بالإضافة إلى مشكلاتها الإدارية، والاضطرابات المرتبطة بمذابح الأرمن في ١٨٩٤ - ١٨٩٦ (٥١).

ومجمل القول، فقد تعددت المشكلات التي كان على السلطان عبد الحميد الثاني مواجهتها، سواء أكانت أزمات سياسية أم عسكرية، وأطماعاً إقليمية دولية (٥٢).

ومن المعروف أنه منذ عام ١٨٧٠ ازداد الاهتمام الأوروبي في الخليج العربي، عندما أصبح بمقدور ألمانية دخول ميدان التنافس، وظهرت عدة مشاريع ألمانية وروسية لبناء سكك الحديد، ومحطات الفحم. وقد برز اسم الكويت لكي تصبح نهاية لأهم تلك المشروعات هو "سكة حديد برلين بغداد" مما يعني وصول الألمان إلى الخليج العربي. كما ازداد الاهتمام الروسي بالمنطقة. وتكررت زيارات السفن الفرنسية والروسية إلى سواحل الخليج العربي حيث أصبحت مسرحاً للتنافس بين بريطانيا وروسيا وألمانية، كما برز اسم الكويت وأصبحت من الأقاليم التي تحظى بالاهتمام البريطاني والعثماني بشكل ملحوظ، وكانت بريطانيا وحرصاً منها على طرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في الهند، وعلى مصالحها في الخليج العربي، قد

عقدت اتفاقية في آذار عام ١٨٩٢، مع إمارات "ساحل عمان" لكي تحول دون نجاح المشروعات الأوربية في المنطقة.

وبالنسبة للوضع الداخلي في الكويت فقد شهد تحولاً هاماً، حين أطاح الشيخ مبارك الصباح بحكم شقيقه الشيخ محمد، في ١٧ أيار ١٨٩٦ بعد قتله وشقيقه الشيخ جراح.

لقد أثارت هذه الحادثة انتباه الباب العالي، خاصة مع ظهور إشاعات تربط بين تولي الشيخ مبارك الصباح الحكم، ومؤامرة بريطانية مضمونها أن المقيم السياسي في الخليج العربي، هو الذي حرّض الشيخ مبارك، وأنه وراء هذا الانقلاب (٥٣). لأن الشيخ محمد الصباح كان يريد طلب الحماية العثمانية.

أما حكومة الهند البريطانية، فقد وصلتها مذكرة أعدها المستشار القانوني بالسفارة البريطانية في استنبول "ستافريدس"، Stavrides في ٣٠ تموز ١٨٩٦ نفي فيها صحة هذه الإشاعة، كما أنكر المقيم السياسي ولسن Wilson هذا الاتهام. وفي تموز ١٨٩٦، زار قائد السفينة سفنكس (Sphinx) الكوماندنر "بيكر" Baker الكويت، وفي التقرير الذي أعده جاء فيه أن الكويت مستقلة أسمياً، إلا أن الأتراك يمارسون نفوذاً كبيراً عليها، وفي الواقع تحت النفوذ العثماني، وحاكمها يرفع العلم العثماني (٥٤).

محاولة الشيخ مبارك الحصول على اعتراف عثماني:

أدرك الشيخ مبارك الأخطار التي تحيط به، ولذلك اهتم بالعمل على إقامة علاقات ودية مع السلطات العثمانية العليا، كما بذل جهده وماله من أجل الحصول على اعتراف السلطان العثماني بحكمه وتعيينه قائمقام على الكويت.

لقد أراد حاكم الكويت مواجهة خصمه "يوسف بن ابراهيم" التاجر الذي كانت له مصاهرة مع الحاكم السابق الشيخ محمد الصباح، وكان أمره نافذاً لا يرد (٥٥).

كما أراد المحافظة على الأراضي والمزارع التي تملكها عائلة الصباح في الفاو والتي تدر دخلاً كبيراً.

وكان حمدي باشا والي البصرة من أعداء الشيخ مبارك، وقد استطاع يوسف بن إبراهيم تأليب هذا الوالي ضد الشيخ مبارك وبالتالي حصل على مساندته ودعمه وحاول غزو الكويت، ووضعها تحت السلطة العثمانية الفعلية.

ومن جانبه قام الشيخ مبارك بالتقرب من "رجب باشا" والي بغداد بالهدايا والأموال، فاستماله فاقنع الحكومة العثمانية، أن ماجرى في الكويت من الحوادث العادية، ولكن رغم ذلك فإن السلطات العثمانية لم تتخذ إجراءات سريعة من أجل الاعتراف بحكم الشيخ مبارك، بل يمكن القول إن السلطات العثمانية العليا اتخذت في بادئ الأمر موقفاً محايداً مما هيأ الفرصة لمد النفوذ البريطاني.

على أية حال، فقد تكلفت محاولات الشيخ مبارك بالنجاح وحصل على الاعتراف العثماني بشرعية حكمه في كانون الثاني ١٨٩٧، لكن الشيخ مبارك كان قد أدرك خطورة الوضع بالنسبة له قبل صدور فرمان، لذلك طلب في شباط ١٨٩٧، لقاء المقيم السياسي في الخليج العربي الكولونيل ميد Meade، وتم اللقاء في ٥ كانون الثاني ١٨٩٧، بين جاسكن مساعد المقيم السياسي، والشيخ مبارك الصباح الذي طلب الحماية البريطانية، مثل تلك التي تتمتع بها البحرين والساحل، وأكد أنه يدرك وشعبه أن الدولة العثمانية تريد ابتلاع الكويت، كما أكد أنه ليست هناك أية اتفاقيات مع الدولة، ولمنع مد سيطرتها إلى بلاده فإنه يريد الدخول تحت الحماية البريطانية.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن سبب الزيارة هو إبلاغ الشيخ بإنذار بريطانية له من أنه سوف يحمل مسؤولية أي عملية "قرصنة" بحرية على السفن البريطانية وذلك استناداً إلى ما حدث للسفينة هاريباسا في شط العرب عام ١٨٩٥.

وفي البداية، لم تكن السلطات البريطانية في الخليج مرحبة بهذا العرض الكويتي. وكان رأي المقيم السياسي أن تلبية هذه الرغبة سوف تثير الكثير من

المتاعب مع الدولة العثمانية وأن الشيخ مبارك ربما يهدف إلى الضغط على العثمانيين (٥٦).

ولا شك في أن الاعتراف العثماني جعل العلاقة طيبة بين الشيخ مبارك والسلطات العثمانية، فحرب بلقب قائمقام الذي حصل عليه في وقت متأخر من توليه السلطة، وبذلك دخل الكويت ونفسه في وضع يصعب بسببه الاعتراف باستقلاله عن الدولة العثمانية بسهولة، بالنسبة لحكومة الهند البريطانية.

والحقيقة أن الحكومة البريطانية لم تتأخر، فقد أدخلت هذه الإمارة الصغيرة ضمن دائرة الاهتمام البريطاني الفعلي، ولذلك ركزت التقارير البريطانية على العلاقة بين الكويت والدولة العثمانية.

كانت الخارجية البريطانية ترى أنه رغم عدم اعترافها مطلقاً، بأن الكويت تحت الحماية العثمانية، إلا أن الشكوك تراودها فيما إذا كان بالإمكان إنكار حقيقة أن الكويت خاضعة للنفوذ العثماني، ولذلك فإن تعليماتها إلى القنصل البريطاني في البصرة كانت هي عدم التدخل، إلا إذا تعرض أمن الخليج للخطر. بل كانت ترى لحماية مصالحها والمحافظة على سلامة الملاحة في الخليج، الاعتراف بأن الحكومة العثمانية هي المسؤولة عن شؤون الكويت.

أما الشيخ مبارك فقد كان يريد التخلص من محاولات خصومه خاصة وأن الاعتراف العثماني بحكمه لم يضع حداً للمتاعب والأخطار التي كان يتعرض لها، فلم يتوقف يوسف بن إبراهيم عن نشاطه، حيث تحالف مع جاسم بن ثاني حاكم قطر، ومحمد بن الرشيد حاكم نجد آنذاك، وحليف الدولة العثمانية.

وفي عام ١٨٩٨، برزت عدة عوامل زادت من اتساع الفجوة بين حاكم الكويت والسلطات العثمانية، ودفعت بريطانيا إلى إعادة النظر في سياستها تجاه الكويت. فقد أكدت التقارير أن هناك تحركات عسكرية عثمانية بالقرب من البصرة، وهدفها الكويت. وأن روسية تسعى للحصول على امتياز إقامة محطة للفحم في

المنطقة، ربما في الكويت بالإضافة إلى محاولتها الحصول على امتياز مد سكة حديد من البحر المتوسط إلى الخليج العربي، وهو المشروع المعروف باسم "كابنيسست" بالإضافة إلى مشروع سكة حديد برلين بغداد الألماني (٥٧).

تلك التحركات والأنشطة، سواء، للقوات العثمانية، أو المشروعات الروسية، والألمانية، أثارت القلق البريطاني لأنها تهدد المصالح البريطانية في منطقة الخليج العربي. وظهر لدى حكومة الهند التوجه نحو تغيير سياستها بشأن الكويت. أمدوزارة الخارجية البريطانية فإنها لم ترحب في بادئ الأمر أن توضع الكويت تحت الحماية البريطانية، كما أن السفير البريطاني في استانبول "أوكونور" N. O' conor أرسل في ٢٢ كانون الثاني ١٨٩٨ إلى وزارة الخارجية البريطانية مذكرة يحذر من نتيجة القيام بإجراء ما سوف تنظر إليه الحكومة العثمانية على أنه خطوة عدائية ضدها، مما سينتج عنه تعقيد العلاقة معها، وكذلك مع روسيا (٥٨).

أما حكومة الهند فقد كانت منزعة من النشاط الروسي الألماني، وكان كيرزن نائب الملك في الهند، مهتماً بالكويت حتى قبل تعيينه في هذا المنصب، وكان يرى مد الحماية البريطانية إليها، ورغم حذر وتردد وزير الخارجية "سالبوري"، إلا أنه في ٢٤ كانون الأول ١٨٩٨ عبرت وزارة الخارجية عن رأيها إلى حكومة الهند، وأبدت موافقتها على وضع الكويت تحت الحماية، على أن تتحمل حكومة الهند، هذه المسؤولية، والذي يهم وزارة الخارجية البريطانية هو التأكد من أن الحماية لن تؤدي إلى توسيع الأعباء المالية والعسكرية بشكل غير ملائم على حكومة الهند (٥٩).

وأخيراً، وفي كانون الثاني عام ١٨٩٩، وبعد مشاورات عديدة، توصلت حكومة الهند ووزارة الخارجية إلى أنه من الضروري وضع الكويت تحت الحماية بموجب اتفاقية سرية.

وفي ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩، وبناء على أمر من نائب الملك في الهند اللورد كيرزن Curzon، عقد المقيم السياسي معاهدة الحماية، والتي تعد بموجبها الشيخ مبارك الصباح برضائه، واختياره بما يلي:

١- لا يستقبل في بلاده وكيلاً، أو قائماً أو ممثلاً لأي دولة، أو حكومة أجنبية دون الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية.

٢- لا يتنازل، أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أي جزء من أراضيه لدولة أخرى أو رعايا دولة أجنبية دون الحصول على موافقة الحكومة البريطانية.

وتنسحب هذه الشروط على أي جزء من أراضي الشيخ التي تكون قد آلت إلى ملكية رعايا أو حكومة أجنبية (٦٠).

ويقول اللورد كيرزن إن التحفظ الذي تضمنته المعاهدة وهو "بدون الموافقة البريطانية" وضع لاعتبارات سياسية خاصة، وبسبب المحاولات العثمانية لاستنزاف بريطانيا. (٦١) إذن فقد عقد الشيخ مبارك الصباح هذه المعاهدة وهو يحمل لقب قائمقام، ولم يعد بإمكانه التصرف بأراضي إمارته إلا بعد الحصول على الموافقة البريطانية. وكان السفير البريطاني في الآستانة "أكونور" قد نبه حكومته إلى ضرورة توخي الحذر عند عقد المعاهدة لأن حاكم الكويت يحمل هذا اللقب (٦٢).

لقد استطاعت بريطانيا بعقد هذه المعاهدة إبعاد خطر الألمان والروس عن الخليج العربي، ورغم أنها لم تتناول موضوع العلاقة الكويتية العثمانية إلا أن توقيع الشيخ مبارك لهذه المعاهدة قد ألغى كل مظاهر التبعية للدولة العثمانية، وبذلك أصبحت الكويت تشكل أهمية مباشرة في السياسة البريطانية، كما أصبحت بريطانيا مستعدة لاستعمال القوة ضد التدخل العثماني في هذه الإمارة.

ولا شك في أن هذه المعاهدة تعد ضربة وجهت إلى الدولة العثمانية كما أنها حسمت الموقف لصالح بريطانيا، التي لم تجد في قبول الشيخ مبارك لقب "قائمقام" ما يؤثر على استقلاله عن الدولة العثمانية، ولذلك تجاهلت هذا الواقع على أساس أن العثمانيين لم يمارسوا سلطة في الكويت.

مرد الفعل العثماني:

لم تكن الحكومة العثمانية آنذاك قد عرفت حقيقة العلاقة البريطانية الكويتية، إلا أنها لم تكن بعيدة تماماً عن مجمل ما يجري على الساحة الكويتية، حيث أن كل الدلائل كانت تشير بوضوح إلى أن ثمة اتصالات بريطانية مع الشيخ مبارك.

فقد كانت السفينة العثمانية "زحاف" راسية بالقرب من ميناء الكويت، عندما وصلت السفينة البريطانية "لورنس" ونزل منها المقيم السياسي "ميد" ومساعداه "جاسكن"، وقد أبلغ قائد "زحاف" والي البصرة بهذه التطورات ولذلك بدأت السلطات العثمانية في اتخاذ بعض الإجراءات التي اعتقدت من خلالها أنها ستتمكن من مد نفوذها إلى الكويت والحيلولة دون نمو النفوذ البريطاني فيها.

كانت الخطوة الأولى هي إعادة تعيين والي البصرة السابق "حمدي باشا" على ولاية البصرة، في نيسان ١٨٩٩ والمعروف أنه من ألد أعداء الشيخ مبارك، وكان حتى بعد عزله من ولاية البصرة أوائل عام ١٨٩٧ يحث الحكومة العثمانية على فرض سيطرتها على الكويت.

ولا شك في أن إعادته إلى الولاية يؤكد عزم السلطات العثمانية الاهتمام بشؤون الكويت، ومد السيطرة العثمانية الفعلية إليها، حيث أنه بعد عودته إلى حكم ولاية البصرة، أعد بعض الخطط لعزل الشيخ مبارك عن الحكم وإقامة مكتب حجز صحي فعال فيها، بالإضافة إلى مد خط تلغرافي إلى الكويت (٦٣).

كما عينت السلطات العثمانية مديراً لميناء الكويت ولكن الشيخ مبارك رفض استقباله كما فرض رسوماً جمركية قدرها ٥% على كل الواردات بما فيها الواردات العثمانية من ولاية البصرة (٦٤).

الموقف البريطاني:

أثارت هذه الإجراءات من جانب الحكومة العثمانية اهتمام حكومة الهند البريطانية، فكان رأيها الذي عبرت عنه في ٧ أيلول ١٨٩٩، هو ضرورة أن توضح وزارة الخارجية البريطانية للباب العالي، أن الحكومة البريطانية قد دخلت في مفاوضات مع حاكم الكويت المستقل. وأنها لن تعترف بأي حكومة للإنقاص من استقلاله.

وكان رأي وزارة الخارجية البريطانية يتفق مع رأي حكومة الهند، لذلك فقد أرسلت تعليماتها إلى السفير البريطاني في الأستانة "أوكونور" وطلبت منه تحذير الباب العالي وإبلاغه بأن علاقة صداقة تربط بين الكويت وبريطانية.

كما طلبت منه أن يبين للمسؤولين في استنبول أن أي محاولة تقوم بها السلطات العثمانية لإقامة دار عوائد، أو سلطة عثمانية في الكويت، دون موافقة بريطانية المسبقة، سوف تؤدي إلى نشوب أزمة في العلاقة العثمانية البريطانية.

هذا ولم تكتف الحكومة البريطانية بهذا. الإجراء الدبلوماسي، فقد أرسلت البحرية البريطانية سفينة إلى الكويت لحمايتها ضد أي محاولة عثمانية لاحتلالها.

وفي المقابل لم تظهر الحكومة العثمانية آنذاك إصرارها على الاستمرار في محاولاتها تلك، ومن الواضح أنها لم تكن حينذاك ترغب في الدخول في نزاع سافر مع بريطانيا.

واللافت للانتباه هو موقفها من الاحتجاجات، والإجراءات البريطانية، فعندما نقل السفير البريطاني في الأستانة، تعليمات حكومته، إلى الوزير العثماني، أكد له الأخير أنه لن تكون هناك محاولة أخرى لتعيين مدير للميناء في الكويت (٦٥).

كما أكد الوزير أيضاً للسفير عدم اهتمام الحكومة العثمانية بتأسيس دار للعوائد الجمركية فيها.

وبهذا يكون الوزير قد أعلن عن تخلي حكومته عن خططها بشأن الكويت، كما أنه بذلك تخلى أيضاً عن والي البصرة ومحاولاته الرامية إلى مد سيادة الدولة العثمانية إلى الكويت.

وبالإضافة إلى هذه التأكيدات، فإن الوزير العثماني أخبر السفير البريطاني: أن السلطان العثماني لا يرى جدوى من تنفيذ اقتراح والي البصرة إرسال حملة (٦٦) إلى الكويت.

لكن عندما علم السلطان عبد الحميد بالموقف البريطاني وأسلوب مخاطبة السفير للوزير العثماني غضب، وقد أبلغ الوزير بعد ذلك السفير البريطاني بموقف السلطان، الذي كان يرى أن بريطانية تتدخل في حريته في اتخاذ إجراء ما في أراض عثمانية. كما أوضح أنه يفهم ويدرك المصالح الحيوية لبريطانية في المنطقة، ولا يقبل تهديدها، ولكن رغم ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة للتنازل والتساهل بخصوص الكويت، ولذلك لم يتراجع السفير البريطاني عن موقفه السابق، وكرر أطمح الوزير العثماني، ضرورة عدم ترك المجال لبروز أسباب للخلاف، كما أعاد كلامه السابق موضحاً أن هناك صداقة تربط الشيخ مبارك ببريطانية، التي لن تسمح بأي عمل ضده (٦٧).

وعلى أية حال، فإن التراخي الدبلوماسي العثماني، كان كما يبدو تغطية لإجراء جديد كانت الحكومة العثمانية تنوي القيام به ضد الشيخ مبارك الصباح. فقد سعت إلى تأليب ابن الرشيد، أمير نجد، الذي كان يتطلع إلى السيطرة على الكويت ذات الموقع الجغرافي الهام، وسوق الصحراء الذي يرتاده البدو لشراء كل ما يحتاجونه، ولبيع مواشيهم ومنتجاتهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استقرار الأسرة السعودية في الكويت، منذ اضطرارها إلى النزوح من نجد في أواخر القرن التاسع عشر في أعقاب سيطرة إبن الرشيد عليها. زاد من اضطراب العلاقة مع ابن الرشيد.

لقد عملت الدولة العثمانية على استغلال هذه الظروف، وكذلك النزاعات القبلية، وتعرض بعض القوافل التجارية التابعة للجانبين لتعديات من قبل بعض القبائل في المنطقة. ومن جانبها كانت بريطانيا تسعى إلى إبعاد الشيخ مبارك الصباح عن التدخل في نزاعات داخل شبه جزيرة العرب، لكي لا تتيح الفرصة للتدخل العثماني مما سوف يؤثر على مصالحها في المنطقة.

ويلاحظ كثرة تحذيرها الشيخ مبارك من نتيجة الصراع مع ابن الرشيد، لأنه سوف يؤدي إلى إيجاد نريعة للتدخل العثماني في شؤون الكويت.

أما الدولة العثمانية، فقد كانت تحاول الاستمرار في سياستها الرامية إلى تحقيق بعض النجاحات في مد سلطتها إلى الكويت أو إثبات تبعيتها لها مما كان له انعكاسه على الاهتمام البريطاني بأمن الكويت واستقرار حكم الشيخ مبارك الصباح.

تعيين محسن باشا والياً على البصرة:

استطاع الشيخ مبارك الصباح، وبالتعاون مع نقيب الإشراف في البصرة، وبالعطايا والأموال، عزل حمدي باشا، وتعيين محسن باشا على الولاية. ويمكن القول إن السلطات العثمانية اعتقدت أن أحد أسباب تصلب الشيخ مبارك تجاه المحاولات العثمانية، إنما يعود إلى أسلوب حمدي باشا والي البصرة معه، أما والي الجديد فقد اعترف أنه صديق للشيخ مبارك الصباح.

لقد عمد والي محسن باشا إلى انتهاج سياسة استمالة مبارك (٦٨). فقد أوقف كل الخطط التي أعدها سلفه ضد حاكم الكويت. مثل تعيين مدير لميناء الكويت، وممد خط حديدي من الفاو إلى القطيف عبر الكويت وأراد محسن باشا من ذلك جذب حاكم الكويت، لتحسين علاقته بالباب العالي وبالتالي مد نفوذ الدولة إلى إمارته.

لا شك في أنه نجح في البداية، ففي أيار عام ١٩٠٠، أنعم السلطان العثماني على الشيخ مبارك برتبة "الميراميران باش" كما خصصت له الحكومة العثمانية (١٥٠) كارة من التمر (الكاره = ١,٥ طن)، وقد اعتبرت منحة سنوية.

كما أخبر محسن باشا الشيخ مبارك أنه سوف يعطيه منحة خمس سنوات مقدماً (٦٩).

ويمكن القول أن الهدوء ساد العلاقة الكويتية العثمانية لفترة مؤقتة بينما لم يتوقف العداء بين ابن الرشيد، و"يوسف بن إبراهيم" من جهة، والشيخ مبارك الصباح من جهة أخرى.

أما حكومة الهند فقد استمرت في محاولاتها لإقناع الشيخ مبارك بالتزام الهدوء وعدم الدخول في صراع مع ابن الرشيد. ولهذا الغرض فقد أوفد المقيم السياسي مندوبه إلى حاكم الكويت وذلك في تشرين الثاني عام ١٩٠٠ لتحذيره من مغبة اضطراب العلاقة مع ابن الرشيد، وبما أن الشيخ مبارك في ذلك الوقت كان خارج المدينة، فقد أناب عنه ابنه الذي فوجئ به المندوب البريطاني في أثناء استقباله له وشاهد العلم العثماني على قاربه، ولذلك لم يقدم التحذير له (٧٠).

أثر النشاط الألماني:

كانت السياسة البريطانية تجاه الكويت تحكمها عدة عوامل، وأصبحت تستند إلى أسس شبيهة ثابتة.

وكان النشاط الألماني من أهم تلك العوامل، ففي كانون الثاني عام ١٩٠٠، أفادت التقارير الواردة من السفير (أوكونور) أن الألمان قد عزموا على مد خط حديد بغداد، وأنهم بصدد التفاوض مع السلطان العثماني مباشرة للحصول على مساحة تتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة أميال، من خليج كاظمة لكي تصبح نهاية للخط المزمع إقامته، دون الاهتمام بموقف الشيخ مبارك الصباح، ولكن أكدت التطورات صعوبة تجاهل أهمية موافقة حاكم الكويت وضرورة إقناعه للتعاون مع الألمان لضمان تنفيذ مد الخط، ولذلك عندما زار الوفد الألماني الكويت في كانون الثاني عام ١٩٠٠، وفي أثناء مقابله للشيخ مبارك وعندما أخبره أعضاء الوفد أنهم حصلوا من السلطان عبد الحميد على امتياز مد الخط إلى الكويت أي أنهم أرادوا منه قبول الأمر الواقع، أجابهم

بقوله أنه لا يعترف بالسلطان إلا بصفته رئيساً للعالم الإسلامي فقط (٧١). وهكذا فلن الأمر لم يقتصر على الحكومة العثمانية، بل امتد إلى ألمانية، وبالتالي فإنه أصبح من الضروري إبلاغ الحكومة الألمانية والباب العالي بطبيعة العلاقة الكويتية البريطانية.

وبعد عدة مراسلات بين الدوائر البريطانية المختصة، أوضح السفير البريطاني في الأستانة للسفير الألماني في العاصمة العثمانية، أن هناك اتفاقية تربط حاكم الكويت «بريطانية، وأن الحكومة البريطانية، لا تسمح للشيخ بالتصرف بأراضيه دون إذن منها» (٧٢).

أما محسن باشا، فقد استمر في سياسته الرامية إلى كسب ود الشيخ مبارك الصباح والقيام بدور فعال في أحداث المنطقة. فقد تدخل لمنع صدام كان من المتوقع وقوعه بين قوات الشيخ مبارك، وقوات ابن الرشيد، حيث وجه دعوة إلى الشيخ مبارك الصباح لزيارة البصرة، فرحب الشيخ بهذه الدعوة وقام بالزيارة وهناك منحه الوالي وساماً مجيداً من الدرجة الثانية، وذلك بناء على أمر سلطاني، كما اتصل الشيخ مبارك بالسلطان العثماني من مكتب التلغراف في البصرة، وأكد أنه سحب قواته وهو بذلك إنما يعبر عن ولائه للسلطان العثماني. كما حاول محسن باشا استغلال هذه المناسبة؛ وأبلغ مترجم القنصل البريطاني في الولاية أن الشيخ مبارك قد تعهد بأن يتوقف عن جذب القوى الأجنبية (٧٣)، والحقيقة أنها كانت مرحلة هدوء مؤقتة، فقد تجدد الصراع بين ابن الرشيد، والشيخ مبارك في شباط عام ١٩٠١، وأدى ذلك التوتر إلى وقوع معركة "الصريف" وهو موقع على بعد عشرين ميلاً من بريدة، وكان ذلك في آذار عام ١٩٠١، ولا شك في أن هزيمة الشيخ مبارك دفعت بريطانيا إلى المزيد من التدخل فاتخذت بعض الإجراءات الهامة، ويأتي في مقدمتها وصول إحدى سفن المدفعية إلى ميناء الكويت وقد زودت قائدها بتعليمات مفادها عدم اتخاذ إجراءات فعالة قبل الرجوع إلى الحكومة البريطانية (٧٤). ونصحت ابن الرشيد بالابتعاد عن الكويت.

تحدد محاولات الدولة العثمانية:

عمدت السلطات العثمانية إلى استغلال ظروف الشيخ مبارك الصباح، فسي أعقاب هزيمته في معركة الصريف للقضاء على حكمه، ولذلك عادت إلى تشجيع ابن الرشيد وقدمت له معونات مالية وعسكرية (مدفعية) وبعض البنادق.

وبالإضافة إلى ذلك فقد حشدت في نيسان عام ١٩٠١، قوات كبيرة بقيادة اللواء "محمد باشا الداغستاني" وكان هدفها احتلال الكويت (٧٥). ولكن الأسباب المالية، إلى جانب الموقف البريطاني الذي كان يرفض التدخل العثماني في شؤون الكويت أو المساس باستقلالها، حالا دون إتمام هذه الحملة.

ويلاحظ أن المحاولات العثمانية للإطاحة بالشيخ مبارك، أو مد السلطة العثمانية إلى بلاده لم تتوقف، لكن كلها جاءت متأخرة ولذلك لم تثمر كما سنرى.

ففي آب ١٩٠١، وصلت السفينة العثمانية "زحاف" إلى ميناء الكويت، ورغم أنها لم تكن تحمل قوات عسكرية إلا أن قبطان السفينة البريطانية "بيرسيوس" التي كانت راسية في ميناء الكويت حذر القبطان العثماني من محاولة إنزال قوات في الكويت.

أما القبطان العثماني فقد حاول إقناع الشيخ مبارك قبول السلطة العثمانية، لكنه رفض، عندئذ هدده القبطان العثماني، بأنه سوف يغادر الكويت إلى البصرة، لكي يخبر السلطات العثمانية هناك برفض الشيخ السلطة العثمانية، ورغم ذلك لم يتراجع حاكم الكويت، فاستمر المندوب العثماني في تهديده، وحذر الشيخ مبارك، بأنه سوف يعود من البصرة بقوة عسكرية، لرفض السلطة العثمانية في الكويت (٧٦)، ولكن لم يؤد التهديد إلى نتيجة وغادرت السفينة ميناء الكويت.

ولم يكن من السهل على الحكومة العثمانية، تجاهل تهديد القبطان الإنجليزي ولذلك ناقش مجلس الوزراء العثماني هذا التهديد وطلب وزير الخارجية العثمانية من السفير البريطاني "أوكونور" توضيح الأمر، وملابسات تصرف القبطان.

حاول السفير امتصاص الغضب العثماني. واعتبر تقرير والي البصرة عن الحادث غير دقيق، وأن قبطان بيرسيوس لم يكن بالفعل يعرف ما إذا كانت السفينة زحاف تحمل قوات أم لا، وأن هدفه هو الحيلولة دون وقوع أحداث غير سارة.

لكن يبدو أن الحكومة العثمانية قد أدركت آنذاك صعوبة تحقيق أهدافها في الكويت، ولذلك نجدها تسعى إلى محاولة التأكد من نية الحكومة البريطانية تجاه الكويت. فقد استفسر وزير الخارجية العثمانية من السفير البريطاني بهذا الخصوص، فطمأنه السفير البريطاني، وأكد له أنه ليس لدى الحكومة البريطانية نية احتلالها، بشرط أن لا تضطرها الدولة العثمانية لذلك، بتدخلها في شؤون الكويت، التي تربطها ببريطانية بعض الترتيبات، وأكد له أن الهجوم على الكويت سوف يثير المشكلات. وأمام هذا الموقف الواضح، لم يملك الوزير العثماني غير التأكيد للسفير أنه سوف يرفع الأمر إلى السلطان بأسرع وقت (٧٧).

ورغم التأكيدات السابقة، فقد قدم السفير العثماني في لندن في ٩ أيلول ١٩٠١ احتجاجاً إلى وزارة الخارجية البريطانية حول ما أشيع من أن الحكومة البريطانية سوف تجعل الكويت "محمية بريطانية". كما أوضح اعتراض حكومته على الترتيبات المعقودة بين الكويت وبريطانية. ومع ذلك فقد أعلنت الحكومة العثمانية استعدادها إعطاء تأكيدات للحكومة البريطانية بعدم مهاجمة الكويت، بشرط أن تعطى الحكومة البريطانية تأكيدات بعدم إعلان الحماية عليها. ومن الواضح أن هذا الموقف يعود إلى إدراكها عجزها أمام النفوذ البريطاني.

وبالفعل حصلت بريطانيا على التأكيدات العثمانية، وذلك بموجب مذكرات تم تبادلها مع الحكومة العثمانية في ٩ و ١١ أيلول ١٩٠١، حيث أكد الطرفان المحافظة على الوضع القائم في الكويت Statu Quo (٧٨).

ولا شك في أن هذا الاتفاق كان يخدم المصلحة البريطانية، وقد أعطى الدولة سلطة أسمية وهمية على الكويت، خاصة وأنه لم يتم الاتفاق على مفهوم "الوضع القائم"، هل المقصود به الوضع قبل ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ أم بعده.

والسؤال المطروح هو هل أدى هذا الاتفاق إلى تغيير الوضع المتأزم بشأن الكويت. بالنسبة للشيخ مبارك الصباح، حاول في تلك الفترة كسب ود السلطان العثماني، وكان يرفع العلم العثماني، لأنه كما قال "العلم الإسلامي" وأن جده، ووالده رفعوا هذا العلم.

ورغم ذلك فإن السلطات العثمانية العليا كانت تعلم أنه لم يكن جاداً في محاولاته، وقد أشار إلى ذلك الصدر الأعظم سعيد باشا في مذكرة أرسلها إلى الديوان الهيأارني في ١٨ رمضان ١٣١٩، حين قال إن العلم العثماني المرفوع على دار الشيخ مبارك الصباح في مدينة الكويت لم يكن إلا "تمويهاً وتليسياً" (٧٩).

أما بريطانيا، فقد كانت ترى أن استمرار رفع العلم العثماني يتناقض مع وضع الكويت المستقل، ومن أجل إلغاء كل مظاهر التبعية الأسمية للدولة، كان رأي المقيم السياسي ضرورة أن يتوقف الشيخ مبارك عن رفع العلم العثماني، وأن يرفع كحاكم مستقل علماً أحمر. وقد أيد هذا الرأي اللورد "كيرزن" نائب الملك في الهند.

ولكن رغم ذلك الاتجاه، فإن السفير البريطاني في الآستانة كان يرى ضرورة التريث محافظة على اتفاق الوضع القائم السابق الذكر، وكذلك كان رأي رئيس الوزراء سالسيوري "Salisbury" ووزير الخارجية لانسداون Lansdowne. والحقيقة أن اتفاق الوضع القائم لم يكن يعني التزام الدولة العثمانية الكامل به أو استلامها، بل أعادت محاولاتها السابقة، وبدأت تجمع قواتها للتمركز على نهر الفرات، في الوقت نفسه كان حليفها ابن الرشيد، يتحرك مع قواته باتجاه الكويت، وينتظر الأوامر العثمانية لشن هجوم عليها.

إذن يمكن القول إن السياسة العثمانية تجاه الكويت لم تكن ثابتة، فهي تحاول استخدام القوة، وفي نفس الوقت نظراً للإجراءات البريطانية الرادعة فإنها تعود إلى انتهاج سياسة محاولة استمالة الشيخ مبارك إلى جانبها. ففي أواخر عام ١٩٠١، أعادت محاولة إقناعه بقبول السلطة العثمانية حين أوفد والي البصرة، وبناء على أوامر الباب العالي "رجب أفندي" نقيب البصرة إلى الكويت، حيث سلم حاكمها برقية من السلطان، مضمونها أن السلطان لا يوافق على استقلاله، ويجب عليه إعلان خضوعه للدولة العثمانية.

أيقن الشيخ مبارك خطورة الوضع، ورد على المندوب العثماني بدبلوماسية، وحاول كسب الوقت حين قال له أنه يرى أن علاقته مع الحكومة العثمانية. كما كانت دائماً (٨٠).

أما الحكومة البريطانية، فلم تتجاهل ما حدث. فقد احتجت على لسان سفيرها في الأستانة، وكعادته في مثل هذه المواقف، أنكر الباب العالي علمه بالبرقية التي حملها النقيب إلى حاكم الكويت، لكن لم يكن يعني هذا الإنكار توقف المحاولات العثمانية. ففي أواخر نفس الشهر وصلت إلى الشيخ مبارك معلومات من وكيله في البصرة، مفادها أن "النقيب" سوف يغادر "الفاو" إلى الكويت ومعه رسالة تهديد من السلطان "عبد الحميد الثاني" إلى الشيخ مبارك الصباح، كما أخبره أن هناك محاولة تجرى لعزله ونقله إلى الأستانة.

لقد أكدت التطورات اللاحقة صدق هذه المعلومات. فقد وصلت في الأول من كانون الأول ١٩٠١ السفينة العثمانية "زحاف" إلى ميناء الكويت، وهي تحمل النقيب وشقيق والي البصرة، وقابلاً الشيخ مبارك حيث سلمه النقيب (الإنذار) الذي كان يحتوي على تعليمات من السلطان، ويخيره بين أمور ثلاثة:

١- السفر إلى عاصمة الدولة العثمانية لكي يعين عضواً في مجلس الدولة، ومرتب كبير.

٢- يغادر الكويت إلى أي مكان آخر.

٣- إذا قبل السلطة العثمانية، فإنه سوف يبقى في الكويت، وإلى جانبه حاميه عسكرية عثمانية.

طلب المقيم السياسي من القبطان "سيمونز" قائد السفينة بومون أن يتوجه إلى الكويت وذلك حين أطلعه على مضمون التحذير العثماني، وطلب من البريطانيين إعلان الحماية الفعلية على بلده.

كما أوضح للقبطان أنه ما لم يحصل على تأكيد بريطاني فإنه سوف يضطر إلى الاتفاق مع الحكومة العثمانية، التي كانت قواتها آنذاك في موقع قريب من الكويت. أما القبطان "سيمونز" فقد طلب من الشيخ مبارك، عدم الرد على العثمانيين، بأن يطلب منهم مهلة للتفكير، وبالفعل طلب الشيخ مبارك مهلة فوافق "النقيب" على طلب الشيخ، ولكنه سرعان ما غير رأيه، ربما بسبب رحيل السفينة الثانية "ردبرست" إلى بوشهر لمقابلة المقيم السياسي البريطاني هناك، للتشاور، ولذلك اضطر الشيخ مبارك إلى الاستجابة لطلب النقيب. ووعد بالرد عليه ظهر نفس اليوم، لكن السلطات البريطانية أسرعت باتخاذ المزيد من الإجراءات، فقد وصلت السفينة الحربية "سفنكس" إلى "ميناء الكويت". وفي الموعد المحدد اجتمع حاكم الكويت مع "النقيب" بحضور قبطان "سفنكس"، والقبطان "سيمونز". وفي أثناء اللقاء تحدث الشيخ مبارك وأوضح للمندوب العثماني القبطان "سيمونز" ولم يسمح له بالرد.

عند ذلك قال القبطان الإنكليزي إن طلب السلطان العثماني، يعتبر انتهاكاً لاتفاق المحافظة على الوضع القائم في الكويت (٨١). وأمام هذا الموقف المتشدد من الشيخ مبارك، والسلطات البريطانية لم يجد المندوب العثماني أمامه غير الإبحار إلى ولاية البصرة بدون نتيجة.

لا شك في أن هذه الحادثة، أكدت للشيخ مبارك حرص الحكومة البريطانية على استقلاله عن الدولة العثمانية، خاصة وأن الحكومة البريطانية كانت قد أكدت له أنها لن تسمح بأي هجوم على بلاده، وإذا دعت الضرورة فإنها سوف تستخدم القوة لمنع وقوعه.

ولمزيد من التأكيد فقد أرسل حاكم عام الهند رسالة إلى حاكم الكويت أخبره فيها: أنه يستطيع الاعتماد على الدعم والمساندة البريطانية، إذا استمر في مراعاة ارتباطه مع بريطانية، واتباع النصائح البريطانية، وطلب منه عدم مغادرة الكويت.

إن هذه الرسالة زادت من إصرار الشيخ مبارك على مواجهة محاولات السلطات العثمانية التي لم يكن من السهل عليها القبول بفشل محاولاتها، ولذلك فقد أنكر الباب العالي، وكذلك قصر السلطان علمهما بما قام به "النقيب". بل إن وزير الخارجية العثمانية اعتبر أن مجيء الشيخ مبارك إلى الآستانة أمر محرج والأكثر من ذلك هو تأكيد الوزير العثماني أن الحكومة العثمانية لا تنوي إرسال قوات إلى الكويت أو الإخلال باتفاق الوضع الراهن بأي طريقة (٨٢).

لقد أدت هذه التطورات إلى المزيد من التقارب الكويتي البريطاني بالإضافة إلى بروز المزيد من اهتمام الدول ذات المصالح الاستراتيجية في الخليج العربي بالكويت. فقد ظهر الاهتمام الروسي على نحو أوضح، حيث قام القنصل الروسي في بوشهر بزيارة الكويت ولقاء الشيخ مبارك في ٢١ كانون الأول ١٩٠١، حين رست السفينة الروسية "فارياج" Faryag، وعرض عليه باسم الحكومة الروسية المساعدة لضمان استقلاله (٨٣). كما زاره القنصل الروسي في بغداد وعرض عليه الصداقة مع روسية.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن خطر ابن رشيد لم يكن قد زال، بل تدهورت الأوضاع نوعاً ما في نفس الفترة حين أصبحت قوات ابن الرشيد على بعد ١٥ ميلاً من ولاية البصرة، فسار الشيخ مبارك بقواته إلى الجهرة للتصدي لهجوم قد يقوم به ابن الرشيد.

هذا ولقد أثارت هذه التحركات قلق السلطات البريطانية فأمرت سفنها الحربية "فوكس"، و"ديبرسيوس" بالإبحار من ميناء بومبي إلى ميناء الكويت كما قامت بإنزال بعض المدافع في الجهرة.

أما الباب العالي فقد احتج على هذه الإجراءات، واعتبر قصر السلطان إنزال المدافع البريطانية في الكويت أمراً يمس سيادة الدولة العثمانية على أراضيها، وأن بقاءها في الكويت خرق لاتفاق المحافظة على الوضع القائم هناك (٨٤).

وفي نفس الوقت لجأت الحكومة العثمانية أيضاً إلى أسلوب آخر للضغط على الشيخ مبارك الصباح، وذلك في أواخر كانون الأول ١٩٠١، وهو حظر تصدير الإمدادات والأغذية من الأراضي العثمانية إلى الكويت. فاعتبر نائب الملك في الهند ووزير الخارجية البريطانية أن هذا الحظر انتهاك لاتفاق المحافظة على الوضع القائم في الكويت، أما الباب العالي فقد عاد إلى الأسلوب السابق في التعامل مع الاحتجاجات الدبلوماسية البريطانية، حين أنكر علمه وألقى المسؤولية على والي البصرة، الذي لم يرجع إلى الحكومة العثمانية عندما فرض هذا الحظر. ولذلك فقد صدرت الأوامر إليه برفعه (٨٥).

والحقيقة لا يمكننا القول بأن والي البصرة كان يتصرف بمحض إرادته ولكن نلاحظ عدم التنسيق بين الإدارات العثمانية العليا، والسلطات المحلية.

ولم تشأ الحكومة البريطانية في إثارة الحكومة العثمانية وتوسيع شقة الخلاف معها بشأن الكويت، خاصة مع تزايد الاهتمام الروسي والألماني بها. ولذلك فقد شوح السفير البريطاني وجهة نظر الخارجية البريطانية، وأكد أن هذه الإجراءات سوف تتم إزالتها بزوال الخطر عن الكويت.

وفي نفس الوقت بدأت الحكومة العثمانية سياسة جديدة، وكان سعيد باشا "الصدر الأعظم" يرى أنه نظراً للأهمية البالغة لميناء الكويت في ربط البحر المتوسط بالخليج العربي، على أساس أن ميناء الكويت سوف يصبح نهاية الخط الحديدي، فإن منع ابن الرشيد من التعرض للكويت، والعمل من أجل تحسين العلاقة بينهما هو الأفضل لمصلحة الدولة العثمانية، وأنه يجب لفت نظر الدول الأجنبية لذلك (٨٦).

وبالفعل فقد صدرت أوامر لوزارة الداخلية العثمانية ووفق الإرادة السنية لمنع ابن الرشيد من الهجوم على الكويت (٨٧)، ونتيجة لذلك قامت الحكومة البريطانية بإصدار تعليماتها في ٢٦ كانون الثاني ١٩٠٢ إلى السلطات البحرية البريطانية، بالتوقف عن اتخاذ أي استعدادات دفاعية في الكويت مؤقتاً، لأنها ترى أن الكويت لم تعد مهددة. وبالفعل تم إزاحة المدافع من الجبهة وأعيدت إلى السفينة البريطانية (٨٨)، هذا وقد تم تبادل المذكرات بهذا الشأن بين وزير الخارجية البريطانية "لانسدون"، والسفير العثماني في لندن (٨٩).

ورغم كل الشواهد التي تؤكد أن الكويت تحت الحماية البريطانية فإن رئيس الكتاب الهأيارني كان يرى أن وقوع نزاع أو قتال بين ابن الرشيد والشيخ مبارك سوف يتيح الفرصة لتدخل القوة البحرية الإنكليزية، للدفاع عن شيخ الكويت، مما ينتج عنه تأسيس حماية فعلية فيها.

وأشار إلى أن هذا الوضع سوف يفسح المجال للإنكليز لمحاولة حمل جيران الكويت، في نجد وربما ابن الرشيد على قبول الحماية البريطانية. ولذلك كان رأيه هو عدم السماح لابن الرشيد بالتعرض للكويت (٩٠).

ولكن بموجب مذكرة رئيس الكتاب للديوان الهأيارني إلى الصدارة فقد أكد أن اعتراف الدولة العثمانية بالحفاظ على الوضع القائم في الكويت، لا يعني الاعتراف بحيادها، ولا يخل بالحقوق السيادية للدولة عليها كما أكدت المذكرة أهمية الاستمرار في بذل الجهود لصيانة هذه الحقوق ولا سيما أمام المقالات التي كانت تنشرها بعض الصحف الإنكليزية (٩١).

وفي أوائل كانون الثاني ١٩٠٢، اتخذ الباب العالي خطوة هامة، أراد منها تقليص نفوذ الشيخ مبارك الصباح، وذلك باحتلال بعض المواقع في شمال الكويت (في أم قصر - سفوان - جزيرة بوبيان) (٩٢)، وقد أرادت الحكومة العثمانية بذلك الحيلولة دون امتداد النفوذ البريطاني إلى هذه المواقع الهامة لنهاية الخط الحديدي.

وعندما احتج السفير البريطاني على هذا الاحتلال وطلب توضيحاً لذلك، لأنه يشكل تهديداً للشيخ مبارك وإخلاقاً باتفاق المحافظة على الوضع القائم، أجابه وزير

الخارجية العثمانية توفيق باشا بقوله: إنه لا يعلم أين تقع هذه المواقع، وليسبت لديه معلومات عن إرسال القوات العسكرية إليها. وأنه لا بد من الاستفسار من ولاية البصرة للبت في هذا الموضوع.

لكنه قال للسفير البريطاني إن الدولة العثمانية لديها الصلاحية المطلقة في إرسال عساكرها إلى أي نقطة من أراضيها، إذا دعت الحاجة لذلك (٩٣)، أما الشيخ مبارك الصباح فقد احتج، واعتبره اعتداء على حقوقه الإقليمية. ومنذ ذلك التاريخ "كانون الثاني ١٩٠٢"، بدأت مشكلة الحدود بين الكويت وولاية البصرة، أي بداية النزاع الإقليمي الطويل.

لكن نلاحظ حرص الحكومة العثمانية بعد ذلك، وحكومة الاتحاد والترقي على استمالة الشيخ مبارك باستخدام أسلوب الترغيب معه، من أجل المحافظة على الوضع القائم، كما أظهر الشيخ مبارك مواقف مسالمة تجاه الدولة خوفاً على ممتلكاته في البصرة.

ولكن تطورت الأحداث، ودخلت الحكومة العثمانية في مباحثات مع الحكومة الإنجليزية لحل المشكلات المعلقة بينهما، وقد أسفرت عن عقد اتفاقية في ٢٩ من تموز ١٩١٣ وقد تم التوقيع عليها دون التصديق، وبموجبها اعتبرت الكويت قضاءً مستقلاً في الدولة العثمانية.

وبنشوب الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، ووقوف حاكم الكويت إلى جانب بريطانية، أعلنت الأخيرة أن الكويت إمارة مستقلة تحت الحماية البريطانية، مما يعني إلغاء ما جاء في الاتفاقية السابقة.

وبانتهاء الحرب العالمية عام ١٩١٨، وبهزيمة الدولة العثمانية أنهت مرحلة الصراع والتنافس البريطاني العثماني حول الكويت، لصالح بريطانية. فقد تنازلت الدولة العثمانية عن كل ادعاءاتها ومطالبها في البلاد العربية، بموجب معاهدة سيفر التي عقدت بين الحلفاء والدولة العثمانية في ١٠ آب ١٩٢٠م، ثم معاهدة لوزان التي تم التوقيع عليها في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣، وبموجبها تخلت الجمهورية التركية عن كل مطالب وحقوق لها في البلاد العربية.

الخاتمة

يمكن تلخيص الأدلة على إستقلال الكويت عن السلطة العثمانية على النحو التالي:

أولاً: زيارة الشيخ صباح الأول لبغداد عام ١٧١٨، دون أي التزام تجاه الدولة العثمانية بل مجرد اعتراف بالولاء والتبعية الإسمية للدولة العثمانية الإسلامية الكبرى دون اقترانه بأي مظهر من مظاهر السلطة الفعلية.

ثانياً: القرارات الأجنبية خلال القرن الثامن عشر.

ثالثاً: بدء الاتصالات بين الكويت وبريطانية لأول مرة ١٧٧٥، حين حولت شركة الهند الشرقية الإنكليزية طريق تجارتها وبريدها عبر الكويت، دون التقيد بالحصول على موافقة الحكومة العثمانية.

رابعاً: لجوء الثائرين على السلطات العثمانية في ولاية البصرة إلى الكويت.

خامساً: ترحيب حاكم الكويت بانتقال وكالة شركة الهند الشرقية الإنكليزية إلى الكويت من البصرة (١٧٩٣ - ١٧٩٥).

سادساً: تناقض السياسة التجارية بين الكويت والولايات العثمانية.

سابعاً: خلو تقرير كولبيرك (١٨٢٠) من أي إشارة إلى علاقة الكويت مع الدولة العثمانية.

ثامناً: انتقال شركة الهند الشرقية من البصرة إلى الكويت في مطلع القرن التاسع عشر.

تاسعاً: استعانة السلطات العثمانية بحاكم الكويت في فك حصار قبيلة بني كعب للبصرة وحماية ميناء البصرة ١٨٤٥.

عاشرًا: تقرير "كمبل" المقيم السياسي في الخليج العربي في عام ١٨٥٤ الذي يؤكد التبعية الإسمية على الرغم من رفع العلم العثماني وتلقي بعض المنح نظير حماية شط العرب.

حادي عشر: تقرير "بلي" في تموز ١٨٦٣ - خريطة الرحالة بلجريف.

ثاني عشر: رفض الشيخ صباح بن جابر قبول منصب قائمقام، وتأسيس جمرك عثماني في الكويت.

ثالث عشر: تقرير الكولونيل "كامبل" القنصل العام في بغداد.

رابع عشر: توقيع معاهدة الحماية في ١٨٩٩/١/٢٣ مع بريطانية.

خامس عشر: رفض الشيخ مبارك استقبال مدير ميناء الكويت الذي عينته السلطات العثمانية.

سادس عشر: عدم اعتراف شيخ الكويت مبارك الصباح بموافقة السلطان عبد الحميد على إعطاء الألمان امتياز مد الخط الحديدي إلى الكويت.

سابع عشر: اتفاق المحافظة على الوضع القائم في الكويت في أيلول ١٩٠١.

أما الأدلة الأخرى التي تظهر بعض التناقض فهي:

أولاً: تقرير بروكس ١٨٢٩ المرسل إلى حكومة الهند، الذي أشار باعتراف حاكم الكويت بسلطة الأتراك، إلا أنه لا يوضح مظاهر السلطة العثمانية.

ثانياً: رفع السفن الكويتية العلم العثماني عام ١٨٢٩، ورفع الشيخ جابر العلم على قصره. وذلك في أعقاب نجاح الحملة البريطانية وتدمير قوة القواسم.

ثالثاً: اعتراف الشيخ جابر الصباح، ومن بعده ابنه الشيخ عبد الله أمام مبعوثي السلطات الإنكليزية بأنهما يرسلان أموالاً إلى الباب العالي، وفي نفس الوقت تؤكد التقارير الإنكليزية أن السلطة العثمانية في الكويت وهمية.

رابعاً: التفاهم بين مدحت باشا والي بغداد وحاكم الكويت الشيخ عبد الله الصباح.

خامساً: تقرير قائد السفينة سفنكس.

ومن سياق هذا البحث يتضح لنا أن الدولة العثمانية اكتفت، ولفترة طويلة باعتراف حكام الكويت بالتبعية الإسمية، التي لم يترتب عليها التزامات السيادة الفعلية مثل دفع الرسوم، ولذلك فقد فشلت المحاولات التي قام بها والي بغداد "محمد نامق باشا" في الستينات من القرن التاسع عشر لمد سلطة الدولة العثمانية إلى الكويت.

أما المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية منذ أواخر القرن التاسع عشر، فقد كانت مصدر قلق للشيخ مبارك الصباح، ولذلك سارع إلى طلب الحماية البريطانية والحقيقة أن هناك عدة عوامل ذاتية، وخارجية كان لها دورها في عدم نجاح المحاولات العثمانية، وتتمثل العوامل الخارجية في النفوذ البريطاني في المنطقة، وعجز الدولة العثمانية عن مواجهته، أما العوامل الذاتية، فإنها ترتبط بعدم ثبات السياسة العثمانية تجاه الكويت وسياسة ولاية البصرة التي اتسمت أحياناً بالتسرع.

الهوامش

- ١- د. جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٤، القاهرة ١٩٦٦ ص ١٨.
- ٢- د. ميمونة الخليفة الصباح، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - عدد خاص - السنة السابعة عشرة ذو القعدة ١٤١٢. أيار ١٩٩٢. الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت. ص ١٣٦.
- 3- Extract of a report on the people live on the shores of the gulf presented in 1756 by the dutch Residents on the Island thrag - vankniphassen and van der Hulst to the governor General of the Dutch Indius.
- لم يرد حتى الآن اسم الشيخ مبارك الصباح بصفته من حكام الكويت غير الشيخ مبارك حاكم الكويت خلال الفترة ١٨٩٦ - ١٩١٥.
- ٤- د. أحمد مصطفى أبو حاكم، تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠-١٨٦٥ - ١١٦٣-١٣٨٥. ذات السلاسل. دولة الكويت ١٩٨٤ ص ١٧.
- ٥- شيخ الإحساء رئيس قبيلة بني خالد.
- Carsten Niebhur - **Travels Arabia** Translated to English by Robert Hevons - Edinburgh. 1792. Vol 11- P. 127.
- ٦- د. أحمد مصطفى أبو حاكم - تاريخ الكويت - القسم الأول - الجزء الثاني - مطبعة حكومة الكويت ١٩٧٣ - ص ١٧٣ - ١٧٤.
- 7- Richard Schofeld **Kuwait and Iraq - Historical Claims and Territorial disputes** - The Royal Institute of International Affairs 1991 - p. 4.
- ٨- د. أحمد مصطفى أبو حاكم - المرجع السابق.
- ٩- المرجع السابق.
- ١٠- د. عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠ - ١٩١٤، الأنجلو المصرية ١٩٦٨ ص ٣٠.

11-India office library and records L, p; s/20 c239 q. **Precis of Koweit Affairs** – Saldanha 1904.

١٢- د. عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص ٢٨.

١٣- لم تحدد المصادر المعاصرة المنطقة التي أقامت فيها الوكالة هل هي جزيرة فيلكة أم مدينة الكويت، أنظر د. أحمد مصطفى أبو حاكم، المرجع السابق - ص ١٧٦ - ١٧٩.

14-L/ P, s/20 – c- 240. **Precis of Koweit Affairs.**

15-Brucks 1829 **Memoir Descriptive of the Navigation of the Gulf.**

١٦- عبد العزيز رشيد، تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٦٣، ص ٢٠.

17-**Precis of Koweit Affairs.**

١٨- د. أحمد مصطفى أبو حاكم، تاريخ الكويت - الجزء الثاني القسم الأول، لجنة تاريخ الكويت ١٣٩٢ - ١٩٥٣. مطبعة حكومة الكويت ص ١٥٤ - ١٥٥.

١٩- عبد العزيز رشيد المرجع السابق ص ١٩ - ٢٠.

20-Richard Schofield. **Op. Cit.** P. 8.

21-L.P.S. 20 C 240. W. P. Jhonstone – Political Agent in Basra – No 27 th April 1860.

22-Richard Schofield. **Op. Cit.** P. 8.

23-**Precis of Koweit Affrirs.**

24-Richard. Schofield. **Op. Cit.** 8.

٢٥- د. جمال زكريا قاسم. المرجع السابق. ص ٢٦٤.

26-Public record office 88/18843, report on the tribes around shores of the gulf – con fidential – col. Pelly.

٢٧- جون كيللي - بريطانية والخليج العربي ١٧٩٥ - ١٨٧٠. ترجمة محمد أمين عبد الله - الجزء الثاني - وزارة التراث القومي - سلطنة عمان، ص ٥٩٧ - ٥٩٨.

٢٨- ترسيم الحدود الكويتية العراقية الدولية - الحق التاريخي والإرادة الدولية - إعداد لجنة من مختصين مركز البحوث والدراسات الكويتية دولة الكويت ١٩٩٢. ص ١٣.

٢٩- أصدر السلطان عبد المجيد الأول منشور كلخانة عام ١٨٣٩ ويعتبر أول خطوة في طريق الإصلاح، وفي عام ١٨٥٦ صدر مرسوم التنظيمات الخيرية، وفي عام ١٨٦٤ صدر قانون أو نظام الولايات الذي بدأ بتطبيقه على ولاية بغداد في عام ١٨٦٩ حيث تم تقسيم الولاية إلى عشرة سناجق هي: بغداد - شهرزور - السلمانية - الموصل - الدليم - كربلاء - الديوانية - البصرة - العمارة - المنتفق. د. جميل موسى النجار الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد والي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩/١٩١٧. الطبعة الأولى مكتبة مدبولي - القاهرة ١٤١١-١٩٩٠ ص ١٣٠.

٣٠- د. جميل موسى النجار. المرجع السابق، ص ٥٦-٥٧.

31-Precis of Koweit Affairs letter from W.p Johnstone, British Agent.

32- Barsa 4 th April 1866.

33-Ibid.

٣٤- مذكرات مدحت باشا - حياة سياسية - منفا حياتي برنجي كتاب، ١٣٢٥ - ص ١٠٢-١٠٣.

35-Precis of Koweit Affairs.

36-OP. Cit.

37-Op. Cit.

٣٨- جون كلي - بريطانيا والخليج ١٧٩٥ - ١٨٧٠، الجزء الثاني ترجمة محمد أمين عبد الله عمان - وزارة التراث القومي والثقافة ص ٥٩٨.

٣٩- مجلس خصوصي - رقم ١٦٦٧-٢١ ذي القعدة ١٢٨٦ هجري، الأرشيف العثماني - استانبول.

٤٠- أنظر: محمد عرابي نخلة - تاريخ الإحصاء السياسي - ١٨١٨ - ١٩١٣ ذات

السلاسل - دولة الكويت ١٩٨٠، ص ١٥٠-١٦٦. أنظر أيضاً د. أحمد مصطفى

أبو حاكمه تاريخ الكويت الحديث ١٩٨٤. ص ٢٥٣-٢٥٥.

٤١- رقم ٦٨٢- سياسي - الباب العالي، رقم ١٤ رسالة والي جدة ١٩ رمضان

١٢٨٨ استانبول. الأرشيف العثماني.

٤٢- مذكرات مدحت باشا - حياة سياسية - منفي حياتي - برنجي كتاب ١٣٢٥، ص ١٠٢.

٤٣- والي بغداد - مدحت باشا إلى الصدارة ٨ ذي القعدة ١٢٨٦ هجري استانبول، الأرشيف العثماني.

٤٤- رئاسة الوزراء - داخلية - برقية من ولاية بغداد ١٠ آذار ١٢٨٧. الأرشيف العثماني.

45-F.O 78L 237 - col Herbert to Midhat Pasha - Bagdad July - 17 th- 1871.

٤٦- وزارة الخارجية العثمانية ٤٨١ - بغداد - البصرة - الكويت. والي بغداد إلى وزارة الخارجية - ١٣٢٨ - رقم ٤. خصوصي ٥٤٠. الأرشيف العثماني.

٤٧- المصدر السابق.

٤٨- يرى د. حسين البحارنة مايلي: أن السيادة هي المآذرة الإدارية الفعلية لمختلف السلطات الدولة السياسية من تنفيذية وتشريعية وقضائية في الإقليم المطالب به، أي أن السيادة هي السلطة الكاملة على الإقليم في الداخل والخارج. مجلة الوثيقة. دورية محكمة - يصدرها مركز الوثائق التاريخية - دولة البحرين - العدد التاسع عشر - السنة العاشرة ذو الحجة ١٤١١ تموز ١٩٩١.

49-Precis of Koweit Affairs. Ibid.

٥٠- إن وصف القراصنة الذي أطلقته بريطانيا على عرب الساحل "القواسم" لا يستند إلى الحقيقة العلمية، ولكن تعارض المصالح والمنافسة التجارية بين القوى الأجنبية وخاصة بريطانيا والعرب كان وراء هذه التسمية.

٥١- لوريمر - دليل الخليج - القسم التاريخي. الجزء الأول ترجمة ديوان حاكم قطر، ص ٤٧٦-٤٧٨-٤٩٢.

٥٢- د. عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية - دولة إسلامية مفترى عليها. الجزء الرابع - ١٩٨٦ الأنجلو المصرية ص ١٨٤١.

٥٣- د. جمال زكريا قاسم. المرجع السابق ص ٢٦٠.

54-India - office Io Lp.s/ 11-19. B 127.

٥٥- الشيخ يوسف بن عيسى القناعي. صفحات من تاريخ الكويت ذات السلاسل.
دولة الكويت ١٩٨٤. ص ٢٤ - ٢٥ - ٢٩.

56-I. O. Lp. S/ 1-19 B-127.

57-I.O. Lp. S 3 Home correspondence vol 181. Confidential. No 1
O'conor to F.o. Dec. 22 1898.

58-I.O. Lp. S/11 - 19 b 127.

59-Precis of Koweit Affairs.

٦٠- د. نجاه عبد القادر الجاسم. التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين
١٩١٤ - ١٩٣٩ الأنجلو القاهرة ١٩٧٣ ص ١٩.

61-Record Kuwait 1899 - 1961- volume 1 Internal Affairs 1899. 1921.
Government of India, to Lord Hamilton. Telegram February 11.

62-India office. Lp. S/ 1 - 19 - 80 127.

63-Precis of Koweit Affairs.

64-India office - correspondence part1. No 8 . O'conor to salisbury 6 th
June 1899. 272. Secret.

65-I.O. correspondence. Part. 1 No 86 O'conor to Salisbury. 6 th June
1899. 292-Secret.

66-India office L, P s/ 11 53/3

67-Ibid.

68-India office R. L15/1/53/3 No 158 Bushire 9 th June 1900.
Confidential From captain Kemball officiating political Resident to
secretary to the government of India Foreign Department.

69-Ibid.

70-Precis of Kowait Affairs.

71-India office L.p. s/ 11 - 19 B 127 Kowait.

72- Ibid.

73-Ibid.

74-India office R/ 15/ 1/ 53. No 158.

٧٥- القنصلية العامة للإمبراطورية الروسية. بغداد. رقم ٩٤٥-٢٩٠ نيسان ١٩٠١
رقم ٢١٧ يوري نيوكو لايفتشي إلى كروغولوف.

76-Precis of Kowait Affairs.

77-Ibid.

- ٧٨- ٤٨١ - بغداد البصرة الكويت ١١ أيلول ١٩٠١. من وزير الخارجية البريطانية إلى السفير العثماني، لندن، الأرشيف العثماني، استانبول.
- ٧٩- الصدر الأعظم سعيد باشا. إلى الديوان الهأيارني ١٨ رمضان ١٣١٩ الأرشيف العثماني - استانبول ٤٢٣/٣٦.

80-Precis of Kowait Affaris.

81-Ibid.

82-Ibid.

83-Busch. Britain and the Persian gulf - University of California Press. 1967 - 213.

- ٨٤- مذكرة رئيس الكتاب الهأيارني إلى الصدارة العظمى ١٦ شوال ١٣١٩ - ٢٦/٢ الأرشيف العثماني. استانبول.

85-Precis of Kowiat Affairs.

- ٨٦- مذكرة الصدر الأعظم سعيد باشا. إلى الديوان الهأيارني ٥ ومضان ١٣١٩. ٤٢٣/٨ استانبول.

- ٨٧- الصدر الأعظم إلى الديوان الهأيارني ٤ شوال ١٣٢٠ - ٤٣٩/٩ الأرشيف العثماني - استانبول.

88-Precis of Kowait Affars.

- ٨٩- مذكرة رئيس الكتاب الهأيارني ٢ شوال ١٣٢٠ - ٢٥-٢٠/٦٢/٦٩ استانبول.

- ٩٠- مذكرة رئيس الكتاب - الديوان الهأيارني إلى الصدارة ١٢/٢/٦٠ - ٢٣ شوال ١٣١٩. الأرشيف العثماني. استانبول.

91-India office. L/P.s/ 10 B 166.

- ٩٢- مذكرة وزير الخارجية العثمانية توثيق باشا إلى الصدارة ٧/٤٢٥ - ٣٠ شوال ١٣١٩ الأرشيف العثماني - استانبول.

المصادر والمراجع

الوثائق الإنكليزية:

- India office Library and records
- L, P, s/20 c. 239. Precis if Koweit.
- L, P, s/10 - 13-166. Kuwait. Affairs Saldanha. 1904.
- Lp. S/ 11 - 19B 127.
- Lp. S/3 Home Correspondence vol 181 no. 1.
- Correspondence Part 1.
- No 8 - No 86.
- R/ 15/1/53 No 158.
- Public Record office F-o 88-18843.
- F-o 78-237.

الوثائق التركية - الأرشيف العثماني:

- إدارة مجلس مخصوص. رقم ١٦٦٧.
- رقم ٦٨٢. سياسي الباب العالي. رقم ١٤. والي بغداد مدحت باشا إلى الصدارة.
- ٨ ذي القعدة ١٢٨٦.
- رئاسة الوزراء - داخلية من ولاية بغداد. ١٠ آذار ١٢٨٧.
- وزارة الخارجية العثمانية - ٤٨١. بغداد البصرة - الكويت رقم ٤ - خصوصي ٥٤٠. والي بغداد إلى وزارة الخارجية - ١٣٢٨.
- مذكرة الصدر الأعظم إلى الديوان الهأيارني، ٢٥ ذي الحجة ١٢٨٦. رقم ٦٩/ ٢-١.
- الصدر الأعظم سعيد باش إلى الديوان الهأيارني. ١٨ رمضان ١٣١٩ - ٤٢٣/ ٨٦.

- رئيس الكتاب - الهأيارني إلى الصدارة العظمى. ١٦ شوال ١٣١٩. ٢-٦٩/٢.
 - الصدر الأعظم سعيد باشا إلى الديوان الهأيارني ٥ رمضان ١٣١٩. ٤٢٣/٨.
 - الصدر الأعظم إلى الديوان الهأيارني ٤ شوال ١٣٢٠. ٤٣٩/٩.
 - مذكرة رئيس الكتاب الهأيارني - ٢ شوال ١٣٢٠. ٢٥-٢٦٩/٢-٦٢/٤٢٤.
 - رئيس الكتاب الديواني الهأيارني إلى الصدارة ٢١/٢/٩٠. ٢٣ شوال ١٣١٩.
 - مذكرة وزير الخارجية العثمانية توفيق باشا إلى الصدارة ٧/٤٢٥. ٣٠ شوال ١٣١٩.
 - روسية: القنصلية العامة للإمبراطورية الروسية. بغداد رقم ٨٣٥. ٢٩ نيسان ١٩٠١. رقم ٢١٧.
 - وثيقة هولندية مترجمة:
- Extract of a report on the people live on the shores of the gulf presented in 1756 by the Dutch Residents on the Island - tharg - vankniphassen and vander - Hulst to the Governor General of the Dutch Indius.
- مذكرات مدحت باشا - حياة سياسية - منفا - برنجي كتاب ١٣٢٥.

المراجع العربية والأجنبية:

- د. أحمد - مصطفى أبو حاكمه - تاريخ الكويت الحديث. ذات السلاسل. دولة الكويت ١٩٨٤.
- تاريخ الكويت - القسم الأول - مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٧.
- د. جمال زكريا قاسم - الخليج العربي - دراسة لتاريخ الإمارات العربية - ١٨٤٠-١٩١٤ القاهرة ١٩٦٦.

- د. جميل موسى النجار. الإدارة العثمانية في ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني. ١٨٦٩ - ١٩١٧. الطبعة الأولى مكتبة مدبولي القاهرة.
- جون كيلي - بريطانية والخليج العربي ١٧٩٥ - ١٨٧٠ ترجمة أمين عبد الله. الجزء الثاني. وزارة التراث القومي - سلطنة عمان.
- عبد العزيز رشيد - تاريخ الكويت - دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٣.
- د. عبد العزيز سليمان نوار. المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠ - ١٩١٤. الأنجلو المصرية ١٩٦٨.
- عبد العزيز محمد الشناوي - الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها - الجزء الرابع ١٩٨٦ - الأنجلو المصرية.
- لوريمر - دليل الخليج - القسم التاريخي - الجزء الأول ترجمة ديوان حاكم قطر.
- د. ميمونة الخليفة الصباح. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. جامعة الكويت عدد خاص السنة السابعة عشرة. ذو القعدة ١٤١٢ أيار ١٩٩٢ "الاستقلال ظاهرة سياسية هامة في تاريخ الكويت".
- د. نجاة عبد القادر الجاسم - التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ - ١٩٣٩ الأنجلو المصرية ١٩٧٣.
- الشيخ يوسف بن عيسى القناعي. صفحات من تاريخ الكويت. ذات السلاسل. دولة الكويت ١٩٨٤.
- Busch - Britain and the Persian - gulf 1894 - 1914. University of California Press. 1967.
- Richard Schofield. Kuwait and Iraq - Historical claims and territorial Disputes international affairs 1991.

